المرصد العربي للمخاطر: تقييم الهشاشة والمِنعة في المنطقة

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL6.GCP/2023/TP.5

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المرصد العربي للمخاطر: تقييم الهشاشة والمِنعة في المنطقة

الأمم المتحدة
بيروت

© 2023 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575 بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

B2300058A

شكر وتقدير

أعدَّت هذه المطبوعة مجموعة الحوكمة ودرء النزاعات في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وهذه الورقة هي الثالثة من سلسلة تتألف من ثلاث أوراق بحثية. وتقدِّم الورقة الأولى إطاراً مفاهيمياً عملي المنحى لتبيِّن مخاطر النزاعات والأزمات وعدم الاستقرار، مع تركيز على المنطقة العربية. وتَعرض الورقة الثانية المنهجية المستخدَمة في قياس المخاطر كمياً، واستبانة الطرائق المختلفة لتسوية وقياس وترجيح محركات مختارة. وتَعرض هذه الورقة النهائية النتائج الرئيسية التي توصَّل إليها المرصد العربي للمخاطر، وتقيِّم الهشاشة والمِنعة إزاء الصدمات في اثنين وعشرين بلداً عربياً.

وأُعِدَّت المطبوعات الثلاث بتوجيه من طارق العلمي، مدير مجموعة الحوكمة ودرء النزاعات، واستفادت من مشاورات مع واضعي السياسات والخبراء في الأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر ومنظومة الأمم المتحدة. وشملت الاجتماعات اللجنة الفرعية لأصحاب المصلحة المتعدِّدين المعنيّة بدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات (28 كانون الأول/ديسمبر 2022)؛ وإسهام التنمية في التمتُّع بجميع حقوق الإنسان (8-9 تشرين الثاني/نوفمبر 2022)؛ واستدامة الموارد الطبيعية بالنظر إلى تغيُّر المناخ: منظور من الإدارة العامة (12-13 كانون الأول/ديسمبر 2022)؛ والحلول المستدامة للأمن البشري، المبادرة الإقليمية بشأن الأمن المناخي للدول العربية (26 تشرين الأول/أكتوبر 2022). كذلك، استفادت هذه الأوراق من اجتماع فريق خبراء بعنوان "بناء السلام رغم المخاطر المتغيِّرة" (30 أيار/مايو 2023)، حيث نوقِشت المنهجية المحدَّثة والنتائج الرئيسية.

أما المؤلفون المساهمون الرئيسيون من الإسكوا فهم رافاييل بيرتيني، ويوسف شعيتاني، وهونغ بوم تشونغ، وباتيل ناهابيديان، وأمل فليم، وتالا عبد الصمد، وبيترو تورنيزه. وقدَّمت جالا العاكوم الدعم البحثي.

الرسائل الرئيسية

- ازداد خطر نشوب النزاعات في المنطقة العربية في العقد الماضي.
- يُديم ضعف المؤسسات وندرة الموارد الطبيعية من التعرُّض لعدم الاستقرار والنزاعات في المنطقة العربية.
- تتسبَّب ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي والفساد في ارتفاع مستوى الانكشاف على المخاطر في المنطقة العربية.
- شكَّلت الحماية الاجتماعية المحدودة والإجهاد المائي وغياب المشاركة والمساءلة المحركات الرئيسية لانخفاض المِنعة في المنطقة العربية في عام 2021.
- تترابط المخاطر وتتشابك، فالنزاع لا ينشأ في عزلة.
- تتصل الهشاشة إلى حد كبير بالمِنعة.

المحتويات

شكر وتقدير iii
الرسائل الرئيسية v
مقدمة 1

1. النقاط الرئيسية 5
   - ألف. الرسالة الرئيسية الأولى: تفاقم خطر نشوب النزاعات في المنطقة العربية في العقد الماضي 5
   - باء. الرسالة الرئيسية الثانية: إن عجز المؤسسات وندرة الموارد الطبيعية يديمان عدم الاستقرار والنزاعات في المنطقة العربية 6
   - جيم. الرسالة الرئيسية الثالثة: ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي والفساد هي محركات رئيسية لارتفاع مستوى الهشاشة في المنطقة العربية 7
   - دال. الرسالة الرئيسية الرابعة: في عام 2021، كانت الحماية الاجتماعية المحدودة والإجهاد المائي وغياب المشاركة والمساءلة المحركات الرئيسية لانخفاض المِنعة في المنطقة العربية 8
   - هاء. الرسالة الرئيسية الخامسة: المخاطر مترابطة، فالنزاع لا ينشأ في عزلة 9
   - واو. الرسالة الرئيسية السادسة: مَواطن الهشاشة والمِنعة مترابطة إلى حد كبير 10

2. مسار النزاع 11

3. مسار المناخ 15
   - ألف. مخاطر المناخ 15
   - باء. مخاطر الموارد الطبيعية 18

4. مسار التنمية 21
   - ألف. المخاطر الاقتصادية 21
   - باء. المخاطر الاجتماعية 24
   - جيم. المخاطر المؤسسية 26

5. تطوّر مشهد المخاطر في المنطقة العربية: تقييم مقارن 31
   - ألف. ترتيب مجالات المخاطر في المنطقة العربية 31
   - باء. توزيع البلدان العربية حسب مجالات المخاطر 33

المرفق. تصويب البيانات 39

قائمة الجداول

الجدول 1. مستويات المخاطر 2
الجدول 2. تطوّر المخاطر في المنطقة العربية 5
الجدول 3. لمحة عامة عن المخاطر في المنطقة العربية 6
الجدول 4. محركات الهشاشة المرتفعة في المنطقة العربية 7
الجدول 5. محركات المِنعة المنخفضة في المنطقة العربية 8
الجدول 6. مخاطر النزاع في المنطقة العربية 11
الجدول 7. المحركات الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية – الهشاشة إزاء النزاع 13
الجدول 8. المحركات الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية – المِنعة إزاء النزاع 13
الجدول 9. مخاطر المناخ في المنطقة العربية 15
الجدول 10. المحركات الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية – الهشاشة إزاء الأخطار المناخية 17
الجدول 11. المحركات الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية – المِنعة إزاء الأخطار المناخية 17
الجدول 12. مخاطر الموارد الطبيعية في المنطقة العربية 18
الجدول 13. المحركات الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية – الهشاشة إزاء الموارد الطبيعية 20
الجدول 14. المحركات الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية – المِنعة إزاء الموارد الطبيعية 20
الجدول 15. المخاطر الاقتصادية في المنطقة العربية 21
الجدول 16. المحركات الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية – الهشاشة الاقتصادية 23
الجدول 17. المحركات الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية – المِنعة الاقتصادية 23
الجدول 18. المخاطر الاجتماعية في المنطقة العربية 24
الجدول 19. المحركات الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية – الهشاشة الاجتماعية 26
الجدول 20. المحركات الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية – المِنعة الاجتماعية 26
الجدول 21. المخاطر المؤسسية في المنطقة العربية 27
الجدول 22. المحركات الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية – الهشاشة المؤسسية 28
الجدول 23. المحركات الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية – المِنعة المؤسسية 29

قائمة الأشكال

الشكل 1. الإطار المفاهيمي للمرصد العربي للمخاطر 2
الشكل 2. ترابط المخاطر في المنطقة العربية، عام 2021 9
الشكل 3. الهشاشة والمِنعة في المنطقة العربية، عام 2021 10
الشكل 4. الهشاشة مقابل المِنعة إزاء النزاع، عام 2021 12
الشكل 5. الهشاشة مقابل المِنعة إزاء الأخطار المناخية، عام 2021 16
الشكل 6. الهشاشة مقابل المِنعة إزاء الموارد الطبيعية، عام 2021 19
الشكل 7. الهشاشة الاقتصادية مقابل المِنعة الاقتصادية، عام 2021 22
الشكل 8. الهشاشة الاجتماعية مقابل المِنعة الاجتماعية، عام 2021 25
الشكل 9. الهشاشة المؤسسية مقابل المِنعة المؤسسية، عام 2021 28
الشكل 10. قائمة المجالات المصنَّفة حسب مستوى الهشاشة من الأعلى إلى الأدنى 31

الشكل 11. قائمة المجالات المصنَّفة حسب مستوى المِنعة من الأدنى إلى الأعلى 32
الشكل 12. مستوى هشاشة البلدان حسب المجال والسنة 33
الشكل 13. مستوى مِنعة البلدان حسب المجال والسنة 34
الشكل 14. التوزيع والمتوسط حسب المجال والسنة لبُعد الهشاشة 36
الشكل 15. التوزيع والمتوسط حسب المجال والسنة لبُعد المِنعة 37

مقدمة

إن الأزمات التي تواجهها المنطقة العربية[1] معقدة وطويلة الأمد، وهي تتفاقم بفعل النزاعات المستمرة وتبعاتها الواسعة النطاق على السكان والمجتمع والمؤسسات. وشكّلت التغيُّرات الاقتصادية الهيكلية والصدمات المفاجئة مثل جائحة كوفيد-19 تحدياً ما بعده تحدٍ. وخلال العقد الماضي، شهِدت المنطقة العربية مستويات عالية من الدمار والخسائر في الأرواح، مما أدى إلى زيادة أوجه اللامساواة وانخفاض الثقة في أنّ الحكومة ستضمن مشاركة مختلف الأطياف في صُنع القرار وتقدِّم الخدمات الأساسية. وأفضى ذلك إلى ارتفاع حاد في الاحتياجات الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي، في الوقت الذي تعاني فيه الاقتصادات من انخفاض الإنتاجية وعدم استقرار الاقتصاد الكلي والهشاشة إزاء الصدمات الخارجية.

وتأتي التوجُّهات الكبرى، مثل تغيُّر المناخ الذي يؤثر بصورة غير متناسبة على الأكثر عوزاً، لتفاقم المشاكل الناجمة عن سنوات من النزاع. ويحصل ذلك في مشهد عالمي تترابط فيه أوجه الهشاشة وتتلاشى فيه المِنعة، مما ينشئ أزمات متعدِّدة تؤدي إلى تفاعل مخاطر عديدة يفوق تأثيرها الإجمالي تأثير كل منها على حدة.

وفي هذا السياق، تقتضي الوقاية أنماطاً جديدة من التفكير الطويل الأجل والشامل بين مختلف أصحاب المصلحة بغية التصدي للطبيعة المتعدِّدة الأبعاد للمخاطر. وتزداد الحاجة إلى نُهُج تراعي المخاطر المعقدة أو تكون واعية بها.

ويُعَدُّ صُنع السياسات الواعية بالمخاطر في المنطقة العربية ضرورياً ليس لترتيب التحديات الحالية وفق أولويتها والتصدي لها فحسب، بل أيضاً لتوخي المخاطر والتحديات المستقبلية وبلورة السياسات للتخفيف من حدة آثارها. وقد استحدثت الإسكوا المرصد العربي للمخاطر بغية التصدي للمحركات الرئيسية للمخاطر التي تفاقم حدة التحديات الإنمائية في البلدان العربية (المتأثرة بالنزاعات) عبر سياسة واعية بالمخاطر. ويجمّع المرصد مقاييس المخاطر ضمن ثلاثة "مسارات مخاطر" تقترن بتفاقم خطر نشوب نزاعات ووقوع أزمات وعدم الاستقرار في المنطقة العربية. ويَعرض تقرير المرصد العربي للمخاطر مجالاً واحداً أو أكثر من مجالات المخاطر ضمن كل مسار على النحو التالي:

- يبحث مسار النزاع في المظالم التاريخية باعتبارها مؤشراً لنزاع مستقبلي وفي البيئة الأمنية المؤاتية للبلد. وينتج عنه مجال واحد هو مخاطر النزاع.
- ويبحث مسار المناخ في تأثير الأخطار المناخية وفي توافر الموارد الطبيعية وإدارتها. وينتج عنه مجالان هما مخاطر المناخ ومخاطر الموارد الطبيعية.
- ويمثِّل مسار التنمية كامل مجموعة الديناميات المعقدة التي تُعَدُّ في معظم الحالات أسباباً مباشرة أو غير مباشرة للمخاطر في المنطقة العربية. وينتج عنه ثلاثة مجالات هي المخاطر الاقتصادية والمخاطر الاجتماعية والمخاطر المؤسسية.

1 البلدان المشمولة في هذا التقرير هي الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والعراق، والكويت، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والسودان، والصومال، والجمهورية العربية السورية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن. أما البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات حسب تعريف البنك الدولي فتشمل العراق، ولبنان، وليبيا، ودولة فلسطين، والصومال، والسودان، والجمهورية العربية السورية، واليمن. وتضم بلدان مجلس التعاون الخليجي البحرين، والكويت، وعُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة.

الشكل 1. الإطار المفاهيمي للمرصد العربي للمخاطر

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

ويشار إلى مجالات المخاطر الستة باعتبارها مزيجاً من عاملين هما ارتفاع الهشاشة وانخفاض المِنعة. وتعرِّف الإسكوا "الهشاشة" من حيث التعرُّض الهيكلي للصدمات، وتعرِّف "المِنعة" على أنها الإمكانات المسترشِدة بالسياسات التي يتمتَّع بها البلد لاستيعاب الآثار السلبية للصدمات (الشكل 1)[2].

الجدول 1. مستويات المخاطر

		مستوى المِنعة				
		منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً
		0.20-0	0.40-0.21	0.60-0.41	0.80-0.61	1-0.81
مستوى الهشاشة	مرتفع جداً	شديد	شديد	ملحوظ	متوسط	متوسط
	1-0.81					
	مرتفع	شديد	ملحوظ	ملحوظ	متوسط	متوسط
	0.80-0.61					
	متوسط	ملحوظ	ملحوظ	متوسط	طفيف	طفيف
	0.60-0.41					
	منخفض	متوسط	متوسط	طفيف	طفيف	لا يذكر
	0.40-0.21					
	منخفض جداً	متوسط	متوسط	طفيف	لا يذكر	لا يذكر
	0.20-0					

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

2 لمزيد من التفاصيل بشأن الإطار المفاهيمي، انظر الإسكوا (2023). المرصد العربي للمخاطر: إطار مفاهيمي. https://www.unescwa.org/ar/publications/مرصد-عربي-مخاطر-إطار-مفاهيمي.

ولكل مجال من مجالات المخاطر، تتوصل الإسكوا إلى مستوى إجمالي يستند إلى نموذج مركَّب يقيس الهشاشة والمِنعة حسب المصفوفة (الجدول 1)[3].

وهذه الورقة هي واحدة من مجموعة منتجات معرفية أُعِدَّت في إطار مبادرة الإسكوا لدعم صُنع السياسات الواعية بالمخاطر. ويفيد التقرير في تعزيز وتنسيق مسار توليد وتبادل المعلومات والتحاليل القائمة على الأدلّة الهادف إلى درء المخاطر والتخفيف من حدة آثارها في المنطقة العربية.

المرصد العربي للمخاطر: إطار مفاهيمي يقدِّم الإطار النظري الذي يقوم عليه محتوى وهيكل هذا التقرير. ويوفر *المرصد العربي للمخاطر: وضع مقاييس كمية لمحركات خطر النزاع* منهجية شاملة لتقييم خطر نشوب نزاع عبر معاينة مختلَف المحركات المصنَّفة والمحلَّلة ضمن بُعدي الهشاشة والمِنعة. ويَعرض *المرصد العربي للمخاطر: تقييم الهشاشة والمِنعة في المنطقة*، النتائج الرئيسية لمرصد المخاطر ويقدِّم تحليلاً شاملاً للمخاطر وتطوّرها في المنطقة العربية منذ عام 2010.

وتتوجَّه هذه الورقة في المقام الأول إلى صانعي السياسات في المنطقة العربية لدمجهم تحليل المخاطر في صُنع السياسات والبرمجة والتخطيط. كذلك، تستفيد من هذا التقييم الكيانات الإنمائية والإنسانية مثل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية انطلاقاً من جوهر هدفي التنمية المستدامة 16 و17.

ويورد القسم الأول من هذا التقرير النقاط الرئيسية. ويعرض القسم الثاني النتائج المتعلقة بمسار النزاع، ويركز القسم الثالث على مسار المناخ، ويستكشف القسم الرابع النتائج المتعلقة بمسار التنمية. ويبحث القسم الخامس في تطوّر مشهد المخاطر في المنطقة عبر إجراء تقييم مقارن لمَواطن الهشاشة والمِنعة على مدى العقد المنصرم.

3 لمزيد من التفاصيل بشأن المنهجية، انظر الإسكوا (2023). المرصد العربي للمخاطر: وضع مقاييس كمية لمحركات خطر النزاع، الإصدار 1.0. https://www.unescwa.org/ar/publications/مرصد-عربي-مخاطر-محركات-نزاع.

1. النقاط الرئيسية

ألف. الرسالة الرئيسية الأولى: تفاقم خطر نشوب النزاعات في المنطقة العربية في العقد الماضي

منذ عام 2021، استحالت المنطقة العربية أكثر هشاشةً وأقل مِنعة إزاء النزاعات مما كانت عليه في عام 2010 (الجدول 2). وأحد المحركات الرئيسية لتدهور الوضع هو مجال مخاطر النزاع (10+ في المائة من الهشاشة و11- في المائة من المِنعة مقارنة بمستويات عام 2010). ويعزى هذا التدهور أساساً إلى نشوب النزاعات المسلحة واستمرارها في العقد الماضي. وشهِدت أيضاً المنطقة العربية تدهوراً ملحوظاً في مجال المخاطر الاقتصادية (9+ في المائة من الهشاشة و15- في المائة من المِنعة مقارنة بمستويات عام 2010). ونتيجةً للاعتماد المتزايد على التجارة الخارجية وأسواق رأس المال، ناهيك عن تقلُّص الحيّز المالي، باتت الدول العربية أكثر هشاشةً وعُرضة لآثار الصدمات مما كانت عليه في العقد السابق.

وسجَّل مجال مخاطر المناخ تدهوراً نَجَمَ عن الآثار المتزايدة للكوارث الطبيعية على البشر. بيد أن المنطقة تعمل بصورة متزايدة على بناء مِنعتها إزاء الأخطار المناخية، وخصوصاً عبر زيادة استراتيجيات التكيُّف مع تغيُّر المناخ. أما المجال الوحيد الذي شهِد تحسناً في عام 2021 فكان مجال المخاطر الاجتماعية نتيجة توسيع شبكات الأمان الاجتماعي وانخفاض معدلات وفيات الرضَّع.

الجدول 2. تطوّر المخاطر في المنطقة العربية

المسار	مجال المخاطر	البُعد	2010	2015	2021	عام 2021 مقابل عام 2010	
النزاع	مخاطر النزاع	الهشاشة	0.29	0.41	0.32	10%	تدهورت
		المِنعة	0.48	0.44	0.43	-11%	تدهورت
المناخ	اخطار المناخ	الهشاشة	0.11	0.16	0.18	59%	تدهورت
		المِنعة	0.30	0.35	0.47	56%	تحسنت
	مخاطر الموارد الطبيعية	الهشاشة	0.47	0.49	0.49	5%	تدهورت
		المِنعة	0.39	0.39	0.38	-4%	تدهورت
التنمية	المخاطر الاقتصادية	الهشاشة	0.39	0.40	0.43	9%	تدهورت
		المِنعة	0.65	0.59	0.55	-15%	تدهورت
	المخاطر الاجتماعية	الهشاشة	0.37	0.34	0.33	-9%	تحسنت
		المِنعة	0.50	0.53	0.51	4%	تحسنت
	المخاطر المؤسسية	الهشاشة	0.66	0.69	0.70	7%	تدهورت
		المِنعة	0.43	0.41	0.40	-8%	تدهورت

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

باء. الرسالة الرئيسية الثانية: إن عجز المؤسسات وندرة الموارد الطبيعية يديمان عدم الاستقرار والنزاعات في المنطقة العربية

في عام 2021، تمثَّلت المخاطر الرئيسية في المنطقة العربية بمجالي مخاطر الموارد الطبيعية والمخاطر المؤسسية (الجدول 3). وصُنِّف مجال المخاطر المؤسسية على أنه "ملحوظ" وذو مستوى مرتفع من الهشاشة (0.70 في عام 2021) ومستوى متوسط من المِنعة (0.40 في عام 2021). فالمؤسسات غير الفعّالة تهيئ أرضاً خصبة للنزاع، ويمكن للفساد أن يقوِّض الثقة في المؤسسات وشرعية الدولة. وبغياب آليات فعّالة للمشاركة في عملية صُنع القرار ومساءلة القادة، قد يلجأ الأشخاص إلى تدابير قصوى، بما فيها النزاع العنيف، للمطالبة بالتغيير.

وصُنِّف مجال مخاطر الموارد الطبيعية على أنه "ملحوظ" وذو مستوى متوسط من الهشاشة (0.49 في عام 2021) ومستوى منخفض من المِنعة (0.38 في عام 2021). وتعتمد المنطقة العربية اعتماداً كبيراً على الزراعة المعرَّضة بشدة لتداعيات تغيُّر المناخ. وتُعَدُّ ندرة المياه مشكلة مُلِحة وتهدِّد استدامة المنطقة. فمن شأن السيطرة على الموارد الطبيعية أن تشعل فتيلة النزاع بين مختلف الجهات الفاعلة. كذلك، قد تنشأ توترات اجتماعية في المناطق حيث المياه شحيحة نتيجة الممارسات الإدارية السيئة والافتقار إلى تدابير ترشيد استهلاك المياه وعدم الكفاءة.

الجدول 3. لمحة عامة عن المخاطر في المنطقة العربية

			2010	2015	2021
مخاطر النزاع	طفيفة	الهشاشة	0.29	0.41	0.32
		المِنعة	0.48	0.44	0.43
مخاطر المناخ	طفيفة	الهشاشة	0.11	0.16	0.18
		المِنعة	0.30	0.35	0.47
مخاطر الموارد الطبيعية	ملحوظة	الهشاشة	0.47	0.49	0.49
		المِنعة	0.39	0.39	0.38
المخاطر الاقتصادية	متوسطة	الهشاشة	0.39	0.40	0.43
		المِنعة	0.65	0.59	0.55
المخاطر الاجتماعية	طفيفة	الهشاشة	0.37	0.34	0.33
		المِنعة	0.50	0.53	0.51
المخاطر المؤسسية	ملحوظة	الهشاشة	0.66	0.69	0.70
		المِنعة	0.43	0.41	0.40

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

جيم. الرسالة الرئيسية الثالثة: ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي والفساد هي محركات رئيسية لارتفاع مستوى الهشاشة في المنطقة العربية

يطرح توافر المياه تحدياً متزايداً في المنطقة العربية، ويشكّل تهديداً وجودياً لإحدى أكثر مناطق العالم شحاً بالمياه. وتتفاقم أزمة المياه مع تغيُّر المناخ، فأنماط هطول الأمطار غير المنتظمة تؤدي إلى موجات جفاف وفيضانات أكثر حدة وغيرها من الظواهر الجوية القصوى. ومن شأن السيطرة على موارد المياه العذبة أن تؤجج التوترات والنزاعات بين المجموعات والمجتمعات المحلية. ومن بين البلدان العربية الاثنين والعشرين، تُظْهِرُ تسعة منها مستوى هشاشة مرتفعاً جداً (أعلى من 0.80) لمؤشر ندرة المياه.

ويمثّل الفساد تهديداً كبيراً للسلام والاستقرار. فتحويل الموارد العامة قد يتسبَّب بتوترات اجتماعية وسياسية، لا سيّما في حال وجود فئات مهمشة. ويمكن للفساد أن يقوّض الثقة في المؤسسات وشرعية الدولة. ومن بين البلدان العربية الاثنين والعشرين، تُظْهِرُ ثمانية منها مستوى هشاشة مرتفعاً جداً (أعلى من 0.80) لمؤشر الفساد.

وقد يفضي الافتقار إلى فرص الحصول على الغذاء الكافي أو انعدام الأمن الغذائي إلى اندلاع الاضطرابات الاجتماعية وزيادة احتمال نشوب النزاعات. أما الاعتماد المفرط على شراء الموارد الغذائية من الأسواق الدولية فقد يزيد الانكشاف لصدمات الأسعار بفعل العوامل البيئية. ومن المرجح أن تنظَّم المظاهرات وتندلع أعمال الشغب والنزاعات عندما ترتفع أسعار المواد الغذائية الدولية والمحلية. ومن بين البلدان العربية الاثنين والعشرين، تُظْهِرُ سبعة منها مستوى هشاشة مرتفعاً جداً (أعلى من 0.80) لمؤشر انعدام الأمن الغذائي.

الجدول 4. محركات الهشاشة المرتفعة في المنطقة العربية

محركات الهشاشة	2010	2015	2021
ندرة المياه	0.75	0.78	0.79
الفساد	0.66	0.69	0.70
انعدام الأمن الغذائي	0.56	0.59	0.65
عدم الاستقرار السياسي	0.52	0.58	0.56
البطالة	0.40	0.44	0.49
انتشار الأسلحة الخفيفة	0.47	0.47	0.47
اللامساواة	0.46	0.43	0.42
التبعية التجارية	0.40	0.40	0.40
الطفرة الشبابية	0.51	0.42	0.36
النزاعات في البلدان المجاورة	0.30	0.63	0.36
التبعية المالية	0.15	0.18	0.24
الاعتماد على الزراعة	0.17	0.19	0.18
آثار الكوارث	0.11	0.16	0.18
وفاة الرضّع	0.19	0.17	0.15
حدة النزاع	0.07	0.19	0.11
تاريخ النزاع	0.09	0.20	0.11

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

دال. الرسالة الرئيسية الرابعة: في عام 2021، كانت الحماية الاجتماعية المحدودة والإجهاد المائي وغياب المشاركة والمساءلة المحركات الرئيسية لانخفاض المِنعة في المنطقة العربية

الحماية الاجتماعية مكوّن أساسي لبناء المِنعة ومنع نشوب النزاعات. وتمدُّ شبكات الأمان الاجتماعي المجتمعات الهشة بالموارد اللازمة للتكيُّف مع الصدمات، والحد من التوترات، وتعزيز التماسك الاجتماعي. ومن بين البلدان العربية التي تتوافر عنها بيانات، سجّلت تسعة منها مستوى مِنعة منخفضاً جداً (أقل من 0.20) لمؤشر الحماية الاجتماعية.

ومع نمو الطلب على المياه، ولا سيّما في المناطق السريعة التحضُّر وللأغراض الزراعية، قد يتجاوز سحب المياه العذبة من الأنهار والبحيرات ومصادر المياه الجوفية معدل التجديد الطبيعي لمخزونها، مما يؤدي إلى استنفاد هذه الموارد. أما الممارسات السيئة لإدارة المياه وعدم الاتقاء في استهلاك الماء وعدم كفاءة الاستخدام والتوزيع، فقد تنشأ عنها توترات اجتماعية أو تحديات اقتصادية في المناطق التي تندر فيها المياه. ويكشف مؤشر الإجهاد المائي أن مستوى المِنعة في عشرة من البلدان العربية الاثنين والعشرين منخفض جداً (أقل من 0.20).

والمشاركة والمساءلة مكوّنان أساسيان لبناء المِنعة ومنع نشوب النزاعات. وبإمكان المؤسسات أن تعزِّز شرعيتها والثقة العامة والتماسك الاجتماعي وتمنع النزاعات إذا ما أفسحت المجال أمام المواطنين للحصول على المعلومات والمشاركة في عمليات صُنع القرار ومساءلة قادتهم. ووفق مؤشر المشاركة والمساءلة، تتمتَّع ستة بلدان من أصل البلدان العربية الاثنين والعشرين بمِنعة منخفضة جداً (أقل من 0.20) (الجدول 5).

الجدول 5. محركات المِنعة المنخفضة في المنطقة العربية

محركات المِنعة	2010	2015	2021
الحماية الاجتماعية		0.36	0.26
الإجهاد المائي	0.26	0.26	0.26
القدرات العسكرية	0.35	0.31	0.26
المشاركة والمساءلة	0.29	0.30	0.29
التمويل من أجل التكيُّف	0.31	0.35	0.33
النزوح القسري	0.46	0.39	0.36
الفعاليّة الحكومية	0.41	0.39	0.38
الحيّز المالي	0.62	0.53	0.39
التغطية الصحية	0.32	0.36	0.41
سيادة القانون	0.45	0.43	0.42
إجهاد الأراضي	0.52	0.52	0.50
التعليم	0.48	0.51	0.55
التنمية الاقتصادية	0.61	0.60	0.59
النمو الاقتصادي	0.72	0.64	0.66
استراتيجيات التكيُّف مع تغيُّر المناخ	0.29	0.36	0.70
خدمات المياه والصرف الصحي	0.69	0.74	0.77
سلامة الأراضي	0.81	0.76	0.79

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

هاء. الرسالة الرئيسية الخامسة: المخاطر مترابطة، فالنزاع لا ينشأ في عزلة

تتشابك مخاطر النزاع مع مجالات المخاطر الأخرى كلها، ألا وهي الأخطار المناخية والموارد الطبيعية والاقتصاد والمجتمع والمؤسسات. ومن المرجح أن تتفكك مؤسسات البلدان العربية التي تشهد نزاعات، ناهيك عن مواجهة هذه البلدان تحديات اقتصادية واجتماعية ومناخية خطيرة. ويبيِّن الشكل 2 الترابط بين مجالات المخاطر الستة. ويمثِّل كل قوس عدد البلدان التي تسجِّل مستوى ملحوظاً أو ما فوقه من المخاطر لكل مجال. أما سُمك كل تدفق فيرمز إلى العدد النسبي للبلدان ذات المستوى الملحوظ من المخاطر في ما يتعلق بالمجالين المتصلين. فعلى سبيل المثال، إن البلدان الخمسة كلها التي تسجِّل مستويات مرتفعة من مخاطر النزاع تسجِّل أيضاً مستويات مرتفعة من المخاطر المؤسسية، في حين أن ثلاثة منها تسجِّل أيضاً مستويات مرتفعة من المخاطر الاجتماعية. وبعبارة أخرى، إن البلد الذي يُظْهِرُ مستوى مرتفعاً من المخاطر في أحد المجالات أكثر احتمالاً أن يُظْهِرَ مستويات مرتفعة من المخاطر في المجالات الأخرى مقارنة ببلد ذي مستوى أقل انخفاضاً من المخاطر.

الشكل 2. ترابط المخاطر في المنطقة العربية، عام 2021

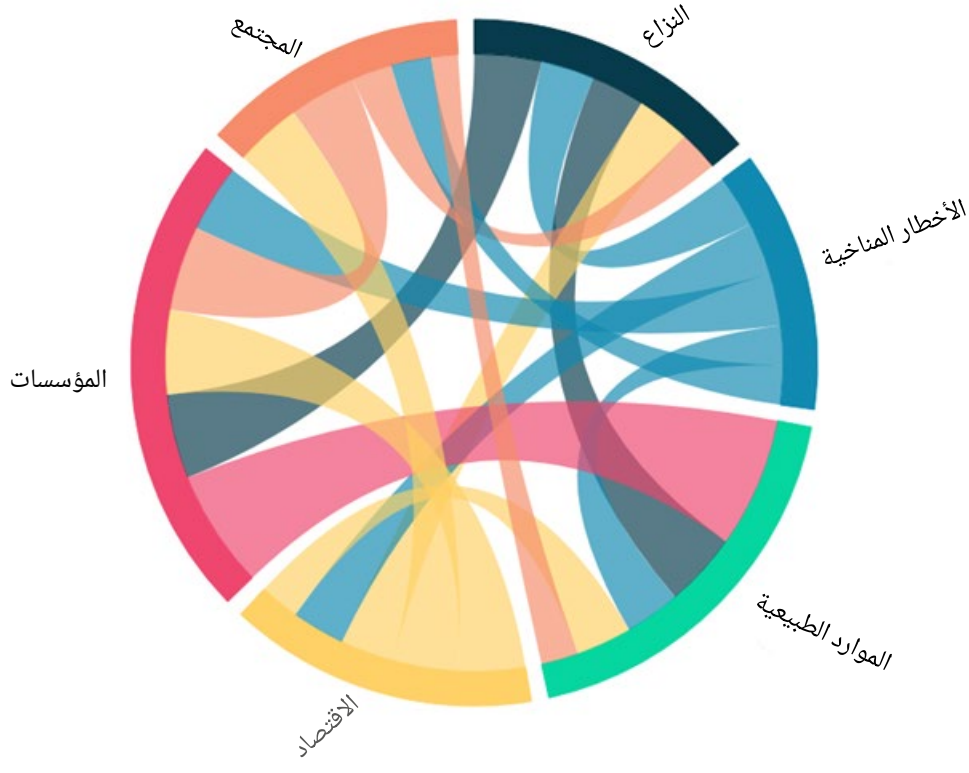

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

واو. الرسالة الرئيسية السادسة: مَواطن الهشاشة والمِنعة مترابطة إلى حد كبير

ترتبط مقاييس الهشاشة والمِنعة بخط اتجاه منحدر يدل على ميل البلدان شديدة الهشاشة إلى التحلي بمِنعة منخفضة إزاء المخاطر على النحو المبيَّن في الشكل 3. وكل دائرة تمثِّل بلداً عربياً، أما حجمها فيدل على حجم السكان بالنسبة إلى المنطقة. ويشير التركيز الشديد للدوائر أو تجمُّعِها حول خط الاتجاه إلى وجود ارتباط وثيق بين الهشاشة والمِنعة. أما قِيَم كلّ من الهشاشة والمِنعة فتساوي متوسط قِيَم مسارات النزاع والمناخ والتنمية الثلاثة.

وباختصار، فإن النزاع لا ينشأ من فراغ؛ هذا لأن الأبعاد المختلفة للمخاطر متشابكة ومترابطة. وللتصدي لهذه المسألة، يتيح المرصد العربي للمخاطر إطاراً متعدِّد الأبعاد ومتكاملاً صُمِّمَ لقياس المسارات والمجالات المختلفة للمخاطر والتفاعل بين أبعاد المخاطر.

الشكل 3. الهشاشة والمِنعة في المنطقة العربية، عام 2021

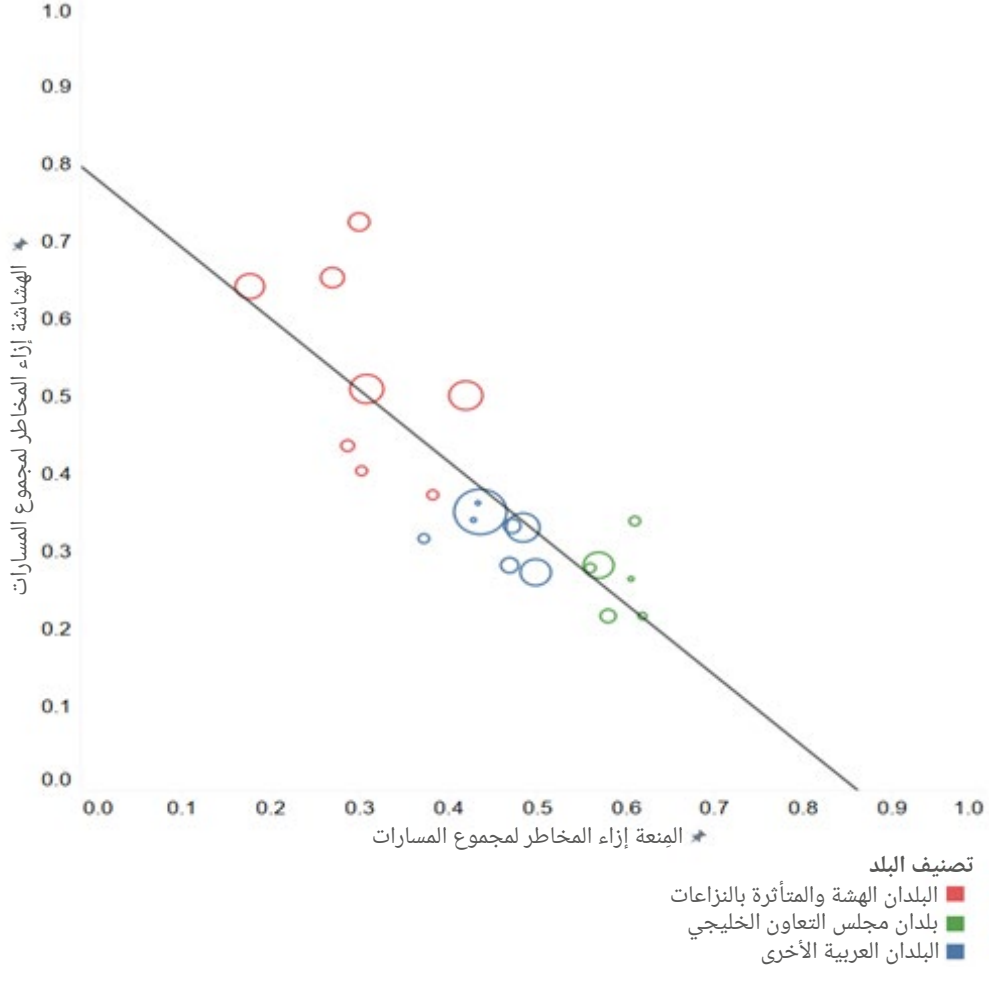

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

2. مسار النزاع

مخاطر النزاع

إن البلدان التي شهِدت نزاعات في الماضي أكثر عُرضة لنزاعات مستقبلية من تلك التي كانت في حالة سلام. كذلك، فإن البلدان المجاورة لمناطق النزاع أكثر عُرضة للتورط فيه بسبب عوامل شتى منها الحدود التي يسهل اختراقها، ونزوح السكان، والروابط الاجتماعية (الجدول 6). وقد صُنِّف مجال مخاطر النزاع على أنه "طفيف"، وسجَّل مستوى منخفضاً من الهشاشة (0.32 في عام 2021) ومستوى متوسطاً من المِنعة (0.43 في عام 2021). ولا تعكس النتيجة الإقليمية المنخفضة نسبياً بدقة استمرار التحديات الهائلة المتعلقة بالنزاعات التي تواجهها بلدان عربية عديدة. فلا ينبغي الاستهانة بالمخاطر المتصلة بالنزاعات. وتجدر الإشارة إلى أن النتيجة الإقليمية تدهورت خلال العقد الماضي، فقد سجَّلت الهشاشة زيادة بنسبة 10 في المائة وسجَّلت المِنعة انخفاضاً بنسبة 11 في المائة مقارنة بمستويات عام 2010.

ومن شأن غياب المظالم التاريخية الحد من احتمال نشوب نزاع داخلي. وفي المنطقة العربية، تبلغ معدلات الهشاشة المرتبطة بالنزاعات أعلى مستوياتها في البلدان المتأثرة بنزاعات أو بأزمات ممتدة.

وبسبب القتال المطوَّل في المنطقة، تفاقمت هشاشة البلدان المتأثرة بالنزاعات في عام 2021 مقارنة بما كانت عليه في العقد المنصرم. وازدادت أيضاً الهشاشة المرتبطة بالنزاعات في البلدان غير المتأثرة حالياً بنزاعات عنيفة. ومع ذلك، فإن تسعة بلدان من أصل البلدان العربية الاثنين والعشرين قلَّصت مستوى هشاشتها منذ عام 2010.

ولا يتأثر خطر النزاع بهشاشة البلد فحسب بل أيضاً بمستوى مِنعته. فحركة الأشخاص الفارين من النزاعات والكوارث قد يكون لها آثار كبيرة على قدرة البلد على إدارة المخاطر المستقبلية، لا سيّما في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان. ثم إن سيطرة الحكومة المحدودة على الأراضي قد تؤثر سلباً على مِنعة البلد. ويُذكر أن المِنعة المرتبطة بالنزاع منخفضة جداً أو منخفضة في سبعة بلدان عربية.

وبإمكان الحكومات اتخاذ خطوات لبناء المِنعة والحد من مخاطر النزاع عبر إشراك المواطنين في عمليات صُنع القرار وتيسير حصولهم على الخدمات والفرص. وقد تفضي هذه الجهود إلى تمتين التماسك الاجتماعي وتعزيز قدرة البلد على التصدي للصدمات.

الجدول 6. مخاطر النزاع في المنطقة العربية

المسار	مجال المخاطر	المكوّن	2010	2015	2021	مستوى المخاطر، عام 2021	عام 2021 مقابل عام 2010	
النزاعات	مخاطر النزاع	الهشاشة	0.29	0.41	0.32	طفيفة	10%	تدهورت
		المِنعة	0.48	0.44	0.43		-11%	تدهورت

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

وكان للنزاع المستمر تأثير سلبي على مِنعة بلدان عدة مقارنة بالعقد الماضي، فقد سجَّلت تسعة بلدان عربية انخفاضاً فاق نسبة 10 في المائة في مِنعتها المرتبطة بالنزاع منذ عام 2010. وبالمقابل، شهِدت أربعة بلدان تحسناً نسبياً في مِنعتها المرتبطة بالنزاع.

ويوضح الشكل 4 العلاقة المرصودة في عام 2021 بين الهشاشة والمِنعة إزاء النزاع في اثنين وعشرين بلداً عربياً. ويمثِّل المحور العمودي الهشاشة إزاء النزاع من منخفض إلى مرتفع على مقياس يتراوح بين 0 و1. ويمثِّل المحور الأفقي المِنعة من منخفضة إلى مرتفعة على المقياس ذاته. وتتوزع نقاط البيانات في الرسم البياني المقسَّم إلى أربعة أرباع. ويسمح التصوير المرئي لتوزيع البلدان بمعاينة مجموعات مختلفة على أساس مستويات مِنعتها وهشاشتها إزاء النزاع. ويُبرز الرسم البياني أهمية المِنعة في الحد من الهشاشة ودورها المحتمل في التصدي لخطر نشوب نزاعات في البلدان العربية.

الشكل 4. الهشاشة مقابل المِنعة إزاء النزاع، عام 2021

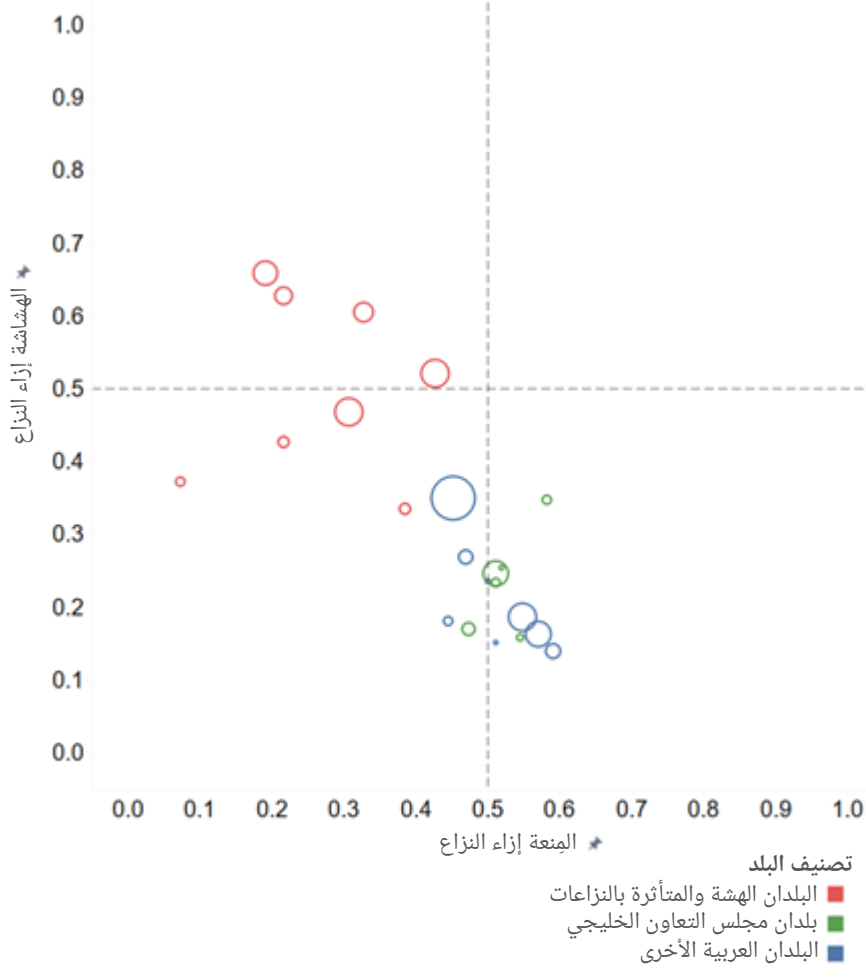

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

والربع العلوي الأيسر الذي يمثّل أسوأ الحالات يضم البلدان ذات المِنعة المنخفضة والهشاشة المرتفعة إزاء النزاع. وتواجه تلك البلدان مخاطر جسيمة ولا تملك قدرة كافية على تحمُّل الصدمات والتعافي منها، مثل السيطرة المحدودة على الأراضي أو ارتفاع عدد النازحين قسراً. وفي المقابل، فإن الربع السفلي الأيمن الذي يمثل أفضل الحالات يضم البلدان ذات المِنعة المرتفعة والهشاشة المنخفضة إزاء النزاعات. ولهذه البلدان قدرة أقوى على التكيُّف وهي أقل عُرضة لتحديات متصلة بالنزاع.

ويعتبر عدم الاستقرار السياسي المحرك الرئيسي للهشاشة إزاء النزاع في المنطقة العربية (0.56 في عام 2021) على النحو المبيَّن في الجدول 7. فهو يُضعِف المؤسسات، ويزيد الاستقطاب، ويعمق الانقسامات المجتمعية، ويقوِّض الثقة في سيادة القانون، وقد يُشعِل في نهاية المطاف فتيل العنف. ومن بين البلدان العربية الاثنين والعشرين، سجلت خمسة منها مستوى هشاشة مرتفعاً جداً للمؤشر (أعلى من 0.80).

والمشاركة والمساءلة مكوّنان أساسيان لبناء المِنعة ومنع نشوب النزاعات. وبإمكان المؤسسات أن تعزِّز شرعيتها والثقة العامة والتماسك الاجتماعي وتمنع النزاعات إذا ما أفسحت المجال أمام المواطنين للحصول على المعلومات والمشاركة في عمليات صُنع القرار ومساءلة كبار الموظفين المدنيين. ومؤشر المشاركة والمساءلة هو محرك رئيسي للمِنعة المنخفضة إزاء النزاع في المنطقة (0.29 في عام 2021) (الجدول 8). وسجلت ستة بلدان من أصل البلدان العربية الاثنين والعشرين مستوى مِنعة منخفضاً جداً لهذا المؤشر (أدنى من 0.20).

الجدول 7. المحركات الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية - الهشاشة إزاء النزاع

المحرك	2010	2015	2021
عدم الاستقرار السياسي	0.52	0.58	0.56
انتشار الأسلحة الخفيفة	0.47	0.47	0.47
النزاعات في البلدان المجاورة	0.30	0.63	0.36
حدة النزاع	0.07	0.19	0.11
تاريخ النزاع	0.09	0.20	0.11

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

الجدول 8. المحركات الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية - المِنعة إزاء النزاع

المحرك	2010	2015	2021
القدرات العسكرية	0.35	0.31	0.26
المشاركة والمساءلة	0.29	0.30	0.29
النزوح القسري	0.46	0.39	0.36
سلامة الأراضي	0.81	0.76	0.79

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

3. مسار المناخ

ألف. مخاطر المناخ

لا يتسبَّب تغيُّر المناخ بالعنف مباشرة، بيد أنه قد يؤثر على احتمال نشوب نزاعات عبر عدد وافر من الآليات منها تضاؤل سُبُل العيش، وزيادة التنافس على الموارد الشحيحة، والهجرة الجماعية، وانعدام الأمن الغذائي. وقد صُنِّف مجال مخاطر المناخ في المنطقة العربية على أنه "طفيف"، وسجَّل مستوى منخفضاً جداً من الهشاشة (0.18 في عام 2021) ومستوى متوسطاً من المِنعة (0.44 في عام 2021).

والأخطار المناخية، بالرغم من تسجيلها متوسط درجات منخفضاً، تشكِّل خطراً محدِقاً في بلدان عدة يدفعه تكاثر الصدمات الناتجة عن الأحوال الجوية القصوى وعدم كفاية القدرة على التكيُّف. وطوال العقد الماضي، تدهور الهشاشة إزاء الأخطار المناخية (59+ في المائة مقارنة بمستويات عام 2010) نتيجة الآثار المتزايدة للكوارث الطبيعية على البشر. غير أن المنطقة تبني أكثر فأكثر مِنعتها إزاء الأخطار المناخية (51+ في المائة مقارنة بمستويات عام 2010) بفضل اعتماد استراتيجيات التكيُّف مع تغيُّر المناخ إلى حد كبير (الجدول 9).

وتتأذى المنطقة العربية بشدة جرَّاء الأثر السلبي لتغيُّر المناخ. فالجفاف والتصحر يتسبَّبان في انخفاض الإنتاج الزراعي في مناطق عدة في المنطقة، في حين أن ازدياد تواتر الظواهر المناخية والأحوال الجوية القصوى وشدَّتها يدمر المستوطنات والأنشطة البشرية ويؤدي إلى تشريد الأشخاص وبروز القضايا والمظالم القائمة مسبقاً.

وتمسّ الأخطار المناخية نسبة كبيرة من سكان المنطقة العربية، وتبلغ ذروتها في مناطق معيّنة نظراً لارتفاع حدة الظواهر المناخية والأحوال الجوية فيها. وتقيِّم الهشاشة إزاء الأخطار المناخية بدراسة آثار الكوارث الطبيعية على البشر، أي نسبة السكان المتضررين من الكوارث الطبيعية وعدد حالات النزوح الداخلي الناجمة عن الكوارث.

وفي خضم تصاعد أزمة المناخ، أصبحت المنطقة العربية أكثر هشاشةً في عام 2021 مما كانت عليه في العقد السابق، لا سيّما في ثلاثة بلدان متأثرة بالنزاعات، علماً أن خمسة بلدان عربية أخرى قلَّصت هشاشتها منذ عام 2010.

الجدول 9. مخاطر المناخ في المنطقة العربية

المسار	مجال المخاطر	المكوّن	2010	2015	2021	مستوى المخاطر، عام 2021	عام 2021 مقابل عام 2010	
المناخ	مخاطر المناخ	الهشاشة	0.11	0.16	0.18	طفيف	59%	تدهورت
		المِنعة	0.30	0.35	0.47		51%	تحسنت

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

وشدة الأخطار المناخية هي أيضاً رهن بالقدرة على درء آثار هذه الظواهر أو تخفيفها، وهشاشة النُظُم الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية، والآثار المباشرة وغير المباشرة على النزاع في بعض أنحاء المنطقة. وتُقاس المِنعة إزاء الأخطار المناخية على أساس اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث، فضلاً عن توافر التمويل الإنمائي للتكيُّف مع تغيُّر المناخ.

غير أن البيانات ذات الصلة بهذا البُعد محدودة نظراً لأن مجموعة بيانات الهشاشة والمِنعة قليلة وتواجه مشاكل متعلقة بالإبلاغ الذاتي. ومع ذلك، فإن البلدان التي تتمتَّع بقدرات اقتصادية ومؤسسية أكبر من غيرها هي أكثر قدرة على التكيُّف مع الآثار السلبية للأخطار المناخية ودرئها، وبالتالي تُظْهِرُ مستويات أدنى من الهشاشة وأعلى من المِنعة إزاء الأخطار المناخية.

ومن بين البلدان العربية التي تتوافر عنها بيانات، شهِدت ثلاثة منها انخفاضاً حاداً في المِنعة إزاء الأخطار المناخية خلال العقد المنصرم. وفي المقابل، شهِدت ثمانية بلدان من أصل البلدان العربية الاثنين والعشرين تحسناً هائلاً في مِنعتها.

الشكل 5. الهشاشة مقابل المِنعة إزاء الأخطار المناخية، عام 2021

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

ويوضح الشكل 5 العلاقة المرصودة في عام 2021 بين الهشاشة والمِنعة إزاء الأخطار المناخية في اثنين وعشرين بلداً عربياً. ويمثِّل المحور العمودي الهشاشة إزاء الأخطار المناخية من منخفض إلى مرتفع على مقياس يتراوح بين 0 و1. ويمثِّل المحور الأفقي المِنعة من منخفضة إلى مرتفعة على المقياس ذاته. وتتوزّع نقاط البيانات في الرسم البياني المقسَّم إلى أربعة أرباع، مما يُنشئ مجموعات من البلدان.

والربع العلوي الأيسر يمثِّل أكثر الحالات خطورة ويضم البلدان ذات المِنعة المنخفضة والهشاشة المرتفعة. وهذه البلدان تواجه مخاطر مناخية جسيمة وتمتلك قدرات محدودة على التكيُّف. والربع السفلي الأيمن يمثِّل أنسب الحالات ويضم البلدان ذات المِنعة المرتفعة والهشاشة المنخفضة.

ويساهم أحد المؤشرات في حساب مستوى الهشاشة إزاء الأخطار المناخية، ألا وهو آثار الكوارث الطبيعية على البشر. وتنجم عن الأحوال الجوية القصوى أضرار جسيمة بالبنى التحتية الرئيسية ونزوح جماعي، معطِّلة بذلك الخدمات الأساسية ومقوِّضة سُبُل العيش وتاركة السكان في حالة ضعف ويأس لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ومع أن متوسط هذا المؤشر منخفض (0.18 في عام 2021) (الجدول 10)، بيد أنه يُظْهِرُ تدهوراً ملحوظاً خلال العقد الماضي (59+ في المائة مقارنة بمستويات عام 2010). ومن بين البلدان العربية التي تتوافر عنها بيانات، سجل بلد واحد مستوى هشاشة مرتفعاً جداً لهذا المؤشر في عام 2021 (أعلى من 0.80).

وتقوم الحاجة إلى موارد مالية واستثمارات سليمة من أجل التصدي للأزمات المناخية، وتعزيز التكيُّف مع آثار الأحوال الجوية القصوى، وتحسين مِنعة المجتمعات. بيد أن الموارد والقدرات الوطنية المخصَّصة للتكيُّف مع تغيُّر المناخ لا تزال محدودة في المنطقة العربية. ومؤشر تمويل التكيُّف مع تغيُّر المناخ هو المحرك الرئيسي لانخفاض المِنعة في المنطقة (0.33 في عام 2021) (الجدول 11). ويتبيَّن أن مستويات المِنعة منخفضة جداً (أقل من 0.20) في أربعة عشر بلداً من أصل البلدان العربية الاثنين والعشرين.

الجدول 10. المحركات الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية - الهشاشة إزاء الأخطار المناخية

المحرك	2010	2015	2021
آثار الكوارث	0.11	0.16	0.18

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

الجدول 11. المحركات الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية - المِنعة إزاء الأخطار المناخية

المحرك	2010	2015	2021
التمويل من أجل التكيُّف	0.31	0.35	0.33
استراتيجيات التكيُّف مع تغيُّر المناخ	0.29	0.36	0.70

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

باء. مخاطر الموارد الطبيعية

تعتمد بلدان عربية عديدة اعتماداً كبيراً على الزراعة، المعرَّضة بشدة للتضرر جراء تغيُّر المناخ، مصدراً للدخل. ويُعَدُّ الافتقار إلى المياه مشكلة ملحة ويهدِّد استدامة المنطقة. فمن شأن السيطرة على الموارد الطبيعية أن تشعل فتيل النزاعات بين مختلف الجهات الفاعلة. كذلك، قد تنشأ توترات اجتماعية في المناطق حيث المياه شحيحة نتيجة الممارسات الإدارية السيئة والافتقار إلى تدابير ترشيد استهلاك المياه وعدم الكفاءة. وصُنِّف مجال مخاطر الموارد الطبيعية على أنه "ملحوظ" وذو مستوى متوسط من الهشاشة (0.49 في عام 2021) ومستوى منخفض من المِنعة (0.38 في عام 2021) (الجدول 12).

وعلاقة شح الموارد المتجدِّدة مثل المياه والأراضي بالنزاع علاقةٌ معقدة. وقد تؤدي الهشاشة البيئية وحالات الشح السابقة الوجود إلى زيادة التعرُّض لآثار المناخ أو الحد من القدرة على التكيُّف معها، إضافة إلى التأثير على انتقال المخاطر عبر الآليات المحدَّدة آنفاً. والهشاشة إزاء الموارد الطبيعية مرتفع جداً أو مرتفع في أربعة بلدان، علماً أن الاعتماد المنخفض على الزراعة وندرة المياه قد يعكس هشاشة منخفضة إزاء آثار تغيُّر المناخ السلبية في المنطقة العربية.

وثلاثة بلدان فقط هي أقل هشاشةً نسبياً في ما يتعلق ببُعد الموارد الطبيعية، وأربعة عشر بلداً أكثر هشاشة في عام 2021 مما كانت عليه في العقد السابق. ومن ناحية أخرى، أظهرت ثلاثة بلدان فقط من أصل اثنين وعشرين بلداً عربياً انخفاضاً في الهشاشة مقارنة بمستويات عام 2010.

ومع نمو الطلب على المياه، ولا سيّما في المناطق السريعة التحضُّر وللأغراض الزراعية، قد يتجاوز سحب المياه العذبة من الأنهار والبحيرات ومصادر المياه الجوفية معدل التجديد الطبيعي لمخزونها، مما يؤدي إلى استنفاد هذه الموارد. أما الممارسات السيئة لإدارة المياه، وعدم الاتقاء في استهلاك الماء، وعدم كفاءة الاستخدام والتوزيع فقد تؤدي إلى تحديات اجتماعية واقتصادية في المناطق التي تندُر فيها المياه. أما المِنعة إزاء الموارد الطبيعية فهي منخفضة جداً أو منخفضة في أربعة عشر بلداً من أصل البلدان العربية الاثنين والعشرين. ومن شأن الإدارة الجيدة والمستدامة والعادلة للموارد، والحوكمة، وتسوية المنازعات بناء المِنعة والحد من المخاطر. ويسجِّل بلد واحد مِنعة مرتفعة إزاء الموارد الطبيعية.

وكان لندرة الموارد الطبيعية تأثير سلبي على مِنعة بلدان عديدة مقارنة بالعقد الماضي، فقد سجَّلت ثلاثة بلدان عربية انخفاضاً فاق نسبة 10 في المائة في مِنعتها إزاء الموارد الطبيعية منذ عام 2010. وبالمقابل، فقد شهِدت بعض البلدان تحسناً نسبياً في المِنعة إزاء الموارد الطبيعية، حيث سجَّلت ثلاثة بلدان نسبة فاقت 5 في المائة مقارنة بمستويات عام 2010.

الجدول 12. مخاطر الموارد الطبيعية في المنطقة العربية

المسار	مجال المخاطر	المكوّن	2010	2015	2021	مستوى المخاطر، عام 2021	عام 2021 مقابل عام 2010	
المناخ	مخاطر الموارد الطبيعية	الهشاشة	0.47	0.49	0.49	ملحوظ	5%	تدهورت
		المِنعة	0.39	0.39	0.38		-4%	تدهورت

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

ويوضح الشكل 6 العلاقة المرصودة في عام 2021 بين الهشاشة والمِنعة إزاء الموارد الطبيعية في اثنين وعشرين بلداً عربياً. ويمثِّل المحور العمودي الهشاشة إزاء الموارد الطبيعية من منخفض إلى مرتفع على مقياس يتراوح بين 0 و1. ويمثِّل المحور الأفقي المِنعة من منخفضة إلى مرتفعة على المقياس ذاته. وتتوزع نقاط البيانات في الرسم البياني المقسَّم إلى أربعة أرباع. ويسمح التصوير المرئي لتوزيع البلدان بمعاينة مجموعات مختلفة على أساس مستويات مِنعتها وهشاشتها.

الشكل 6. الهشاشة مقابل المِنعة إزاء الموارد الطبيعية، عام 2021

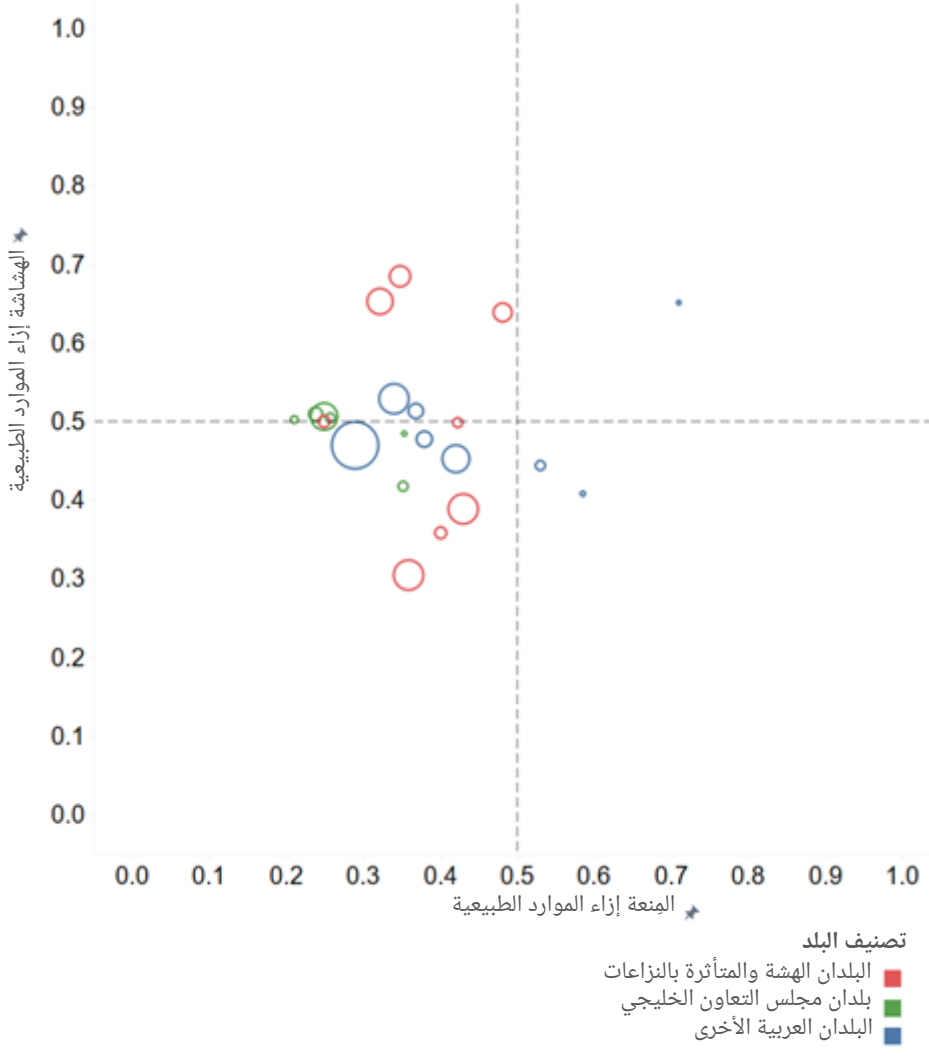

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

والربع العلوي الأيسر الذي يمثّل أكثر الحالات خطورة يضم البلدان ذات المِنعة المنخفضة والهشاشة المرتفعة. وفي هذا الربع، تواجه البلدان لا سيّما المتأثرة بالنزاعات مخاطر لا يُستهان بها مرتبطة بالموارد الطبيعية وتمتلك قدرات محدودة على تحمُّل الصدمات، بما فيها إجهاد الأراضي أو الإجهاد المائي، والتعافي منها. والربع السفلي الأيمن الذي يمثّل أنسب الحالات يضم البلدان ذات المِنعة المرتفعة والهشاشة المنخفضة.

ويطرح توفر المياه تحدياً متزايداً في المنطقة العربية، ويشكّل تهديداً وجودياً. وتتفاقم أزمة المياه مع تغيُّر المناخ، فأنماط هطول الأمطار غير المنتظمة تؤدي إلى موجات جفاف وفيضانات أكثر حدة وغيرها من الظواهر الجوية والمناخية القصوى. ومن شأن السيطرة على موارد المياه العذبة أن تؤجّج التوترات والنزاعات بين المجموعات والمجتمعات المحلية.

وندرة المياه هي محرك رئيسي للهشاشة في المنطقة العربية (0.79 في عام 2021) (الجدول 13). ومن بين البلدان العربية الاثنين والعشرين، تُظْهِرُ تسعة منها مستوى هشاشة مرتفعاً جداً (أعلى من 0.80) للمؤشر.

ومع نمو الطلب على المياه، ولا سيّما في المناطق السريعة التحضُّر وللأغراض الزراعية، قد يتجاوز سحب المياه العذبة من الأنهار والبحيرات ومصادر المياه الجوفية معدل التجديد الطبيعي لمخزونها، مما يؤدي إلى استنفادها. أما الممارسات السيئة لإدارة المياه، وعدم الاتقاء في استهلاك الماء، وعدم كفاءة الاستخدام والتوزيع فقد تثير التوترات الاجتماعية في المناطق التي تندُر فيها المياه. ويكشف مؤشر الإجهاد المائي، وهو محرك رئيسي لانخفاض المِنعة (0.26 في عام 2021) (الجدول 14)، أن المستوى منخفض جداً (أقل من 0.20) في ثمانية بلدان من أصل البلدان العربية الاثنين والعشرين.

الجدول 13. المحركات الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية - الهشاشة إزاء الموارد الطبيعية

المحرك	2010	2015	2021
ندرة المياه	0.75	0.78	0.79
الاعتماد على الزراعة	0.17	0.19	0.18

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

الجدول 14. المحركات الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية - المِنعة إزاء الموارد الطبيعية

المحرك	2010	2015	2021
الإجهاد المائي	0.26	0.26	0.26
إجهاد الأراضي	0.52	0.52	0.50

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

4. مسار التنمية

ألف. المخاطر الاقتصادية

يفاقم النزاع الهشاشة الاقتصادية في البلد، مما يديم خطر النزاع المديد ويعقّد قدرته الاقتصادية على الخروج من "فخ النزاع". وبالمقابل، يسهم الاقتصاد القوي في التخفيف من وطأة الفقر والحد من التوترات. وقد صُنِّف مجال المخاطر الاقتصادية في المنطقة العربية على أنه متوسط، وسجَّل مستوى متوسطاً من الهشاشة (0.43 في عام 2021) ومستوى متوسطاً من المِنعة (0.55 في عام 2021).

وخلال العقد الماضي، شهِدت المنطقة العربية تدهوراً في مجال المخاطر الاقتصادية (9+ في المائة من الهشاشة و15- في المائة من المِنعة مقارنة بمستويات عام 2010). وفي ظل انعدام الأمن الغذائي، والاعتماد المتزايد على التجارة الخارجية وأسواق رأس المال، وتقلُّص الحيّز المالي، باتت البلدان العربية أكثر هشاشة إزاء آثار الصدمات مما كانت عليه في العقد السابق.

ويتسم اقتصاد المنطقة العربية بالتفاوتات. فصادرات النفط والغاز هي المصدر الرئيسي لإيرادات بعض البلدان وتمثِّل حصة كبيرة من إجمالي ناتجها المحلي. أما البلدان المتأثرة بالنزاعات فتعاني نمواً بطيئاً، وديوناً متزايدة، ومعدلات بطالة مرتفعة، واتساع فجوة اللامساواة في الدخل. وتدفع النزاعات وعدم الاستقرار إلى قتامة الآفاق الاقتصادية في بعض البلدان، مما يؤدي إلى انكماش كبير في الأنشطة الاقتصادية واستفحال التحديات الموجودة أصلاً. وقد سجَّلت الهشاشة المتصلة بالاقتصاد مستوى منخفضاً في تسعة من أصل اثنين وعشرين بلداً عربياً.

أما البلدان غير القادرة على تعبئة الموارد المحلية، ولا سيّما البلدان المتأثرة بالنزاعات، فكانت أكثر هشاشةً في عام 2021 مما كانت عليه في العقد السابق. كذلك، اشتدت الهشاشة المتصلة بالاقتصاد في البلدان التي لا تشهد حالياً نزاعاً عنيفاً ولكنها تتاخم نزاعاً قائماً. وقد قلَّصت ستة بلدان مستوى هشاشتها منذ عام 2010. ويُعزى تنامي الهشاشة الاقتصادية أساساً إلى ارتفاع انعدام الأمن الغذائي، والتبعية المالية، واللامساواة في البلدان المنكشِفة على المخاطر في المنطقة.

الجدول 15. المخاطر الاقتصادية في المنطقة العربية

المسار	مجال المخاطر	المكوّن	2010	2015	2021	مستوى المخاطر، عام 2021	عام 2021 مقابل عام 2010	
التنمية	المخاطر الاقتصادية	الهشاشة	0.39	0.40	0.43	متوسطة	9%	تدهورت
		المِنعة	0.65	0.59	0.55		-15%	تدهورت

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

وخطر نشوب نزاع نتيجة عوامل اقتصادية لا يتأثر بهشاشة الاقتصاد فحسب بل أيضاً بمدى قدرته على التصدي للصدمات الخارجية. وبالتالي، فإن الحيّز المالي الملائم يجيز للحكومات الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. أما البلدان القادرة على دخول أسواق رأس المال فبإمكانها التخفيف من الأثر السلبي للأزمات، مما يقلّل من احتمال نشوء توترات اجتماعية ونشوب نزاعات. إلا أنه بغياب سياسات سليمة لإدارة الديون، قد تكون هذه البلدان عُرضة للصدمات الخارجية فيزداد احتمال نشوء توترات اجتماعية على أرضها ووقوعها في براثن النزاعات. وكانت المِنعة المرتبطة بالاقتصاد مرتفعة جداً أو مرتفعة في سبعة بلدان عربية في عام 2021.

ويعيق الاقتصاد الضعيف قدرة الحكومة على الاستجابة بفعاليّة للتحديات الاقتصادية، مثل الركود أو ارتفاع معدلات البطالة أو التضخم. ومن شأن ذلك زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي واللامساواة والاضطرابات الاجتماعية، مما قد يتصاعد إلى نزاع. أما المِنعة المرتبطة بالاقتصاد فهي منخفضة في ثلاثة بلدان.

وكان للتراجع الاقتصادي أثر سلبي على مِنعة بلدان عديدة مقارنة بالعقد الماضي، فقد سجّل ثلاثة عشر بلداً عربياً انخفاضاً فاق نسبة 10 في المائة في المِنعة المرتبطة بالاقتصاد منذ عام 2010. وبالمقابل، شهِدت أربعة بلدان تحسناً نسبياً مقارنة بعام 2010.

الشكل 7. الهشاشة الاقتصادية مقابل المِنعة الاقتصادية، عام 2021

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

ويَعرِض الشكل 7 العلاقة المرصودة في عام 2021 بين الهشاشة الاقتصادية والمِنعة الاقتصادية في اثنين وعشرين بلداً عربياً. ويمثِّل المحور العمودي مستوى الهشاشة الاقتصادية من منخفض إلى مرتفع على مقياس يتراوح بين 0 و1. ويمثِّل المحور الأفقي المِنعة من منخفضة إلى مرتفعة على المقياس ذاته. وتتوزّع نقاط البيانات في الرسم البياني المقسَّم إلى أربعة أرباع والذي يسهِّل ضم البلدان في مجموعات.

والربع العلوي الأيسر يمثِّل أسوأ الحالات حيث تُبرِزُ البلدان مِنعة منخفضة وهشاشة مرتفعة. ولتلك البلدان مصادر هشاشة كبيرة مثل الاعتماد على الواردات الغذائية، ومِنعتها محدودة مثل افتقارها إلى الحيّز المالي. والربع السفلي الأيمن يمثِّل أفضل الحالات ويضم البلدان ذات الاقتصاد الأقوى والأكثر مِنعة.

أما المحرك الرئيسي لارتفاع مستوى الهشاشة الاقتصادية في المنطقة العربية فهو مؤشر انعدام الأمن الغذائي (0.65 في عام 2021) على النحو المبيَّن في الجدول 16. فالمظالم قد تتأجَّج داخل المجتمعات المحلية عندما يتعذَّر على الأشخاص الحصول على طعام كافٍ ومغذٍ. علاوة على ذلك، فإن الاعتماد المفرط على شراء الموارد الغذائية من الأسواق الدولية قد يزيد الانكشاف لصدمات الأسعار بفعل العوامل البيئية. ومن المرجح أن تنظَّم المظاهرات وتندلع أعمال الشغب والنزاعات عندما ترتفع أسعار المواد الغذائية الدولية والمحلية. ومن بين البلدان العربية الاثنين والعشرين، تُظْهِرُ سبعة منها مستوى هشاشة مرتفعاً جداً (أعلى من 0.80) لمؤشر انعدام الأمن الغذائي.

ويلزم إتاحة موارد مالية كافية كي تستثمر الحكومات الوطنية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحوكمة، ودرء النزاعات. وفي المنطقة العربية، نادراً ما تتوافر الأموال محلياً وغالباً ما تقيّدها مستويات الدين العالية. وعدم كفاية الحيّز المالي هو المحرك الرئيسي لانخفاض المِنعة في المنطقة العربية (0.39 في عام 2021) (الجدول 17). ويسجِّل بَلَدَان من أصل البلدان العربية الاثنين والعشرين مستويات مِنعة منخفضة جداً (أقل من 0.20).

الجدول 16. المحركات الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية - الهشاشة الاقتصادية

المحرك	2010	2015	2021
انعدام الأمن الغذائي	0.56	0.59	0.65
اللامساواة	0.46	0.43	0.42
التبعية التجارية	0.40	0.40	0.40
التبعية المالية	0.15	0.18	0.24

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

الجدول 17. المحركات الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية - المِنعة الاقتصادية

المحرك	2010	2015	2021
الحيّز المالي	0.62	0.53	0.39
التنمية الاقتصادية	0.61	0.60	0.59
النمو الاقتصادي	0.72	0.64	0.66

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

باء. المخاطر الاجتماعية

يتأتى عن النُّظُم الاجتماعية غير الملائمة تفاقم أوجه عدم المساواة والانقسامات الاجتماعية، مما يهيئ أرضاً خصبة للتوترات. ونُظُم الرعاية الصحية المتردية وعدم كفاية الحماية الاجتماعية تحرم الفئة السكانية الضعيفة من الدعم اللازم، ولا سيّما في أوقات الأزمات. أما هياكل الدعم الاجتماعي المتينة والسياسات الاجتماعية الشاملة فتسهم في تحقيق السلام والاستقرار.

وصُنِّف مجال المخاطر الاجتماعية على أنه "طفيف" وذو مستوى منخفض من الهشاشة (0.33 في عام 2021) ومستوى متوسط من المِنعة (0.47 في عام 2021) على النحو المبيَّن في الجدول 18. وتجدر الإشارة إلى أن المتوسط الإقليمي قد يحجب السياق المحلي للمخاطر الاجتماعية الذي يختلف اختلافاً كبيراً بين بلد وآخر. ومع أن التحديات والتفاوتات لا تزال قائمة، فقد تحسَّن مستوى المخاطر الاجتماعية الإقليمي خلال العقد الماضي (9- في المائة من الهشاشة و22+ في المائة من المِنعة مقارنة بمستويات عام 2010) بفضل توسيع شبكات الأمان الاجتماعي وانخفاض معدلات وفيات الرضَّع.

فكثرة الشباب الذين يفتقرون إلى فرص عمل وتعليم كافية قد تولِّد الإحباط والتهميش الاجتماعي. والهشاشة الاجتماعية مرتفعة أو متوسطة في عشرة بلدان. ويتجلى التماسك الاجتماعي الأقوى في البلدان التي تتاح فيها الظروف المعيشية الأفضل وتنخفض فيها معدلات وفيات الرضَّع. وفي المنطقة العربية، تسجِّل ستة بلدان مستوى منخفضاً جداً من الهشاشة في ما يتعلق بالبُعد الاجتماعي.

وبسبب التحديات المستمرة، تفاقَمت هشاشة البلدان المتأثرة بالنزاعات في عام 2021 مما كان عليه في العقد المنصرم. وازدادت الهشاشة الاجتماعية في البلدان التي لا تشهد حالياً نزاعاً عنيفاً، مع أن الهشاشة انخفضت بنسبة فاقت 10 في المائة منذ عام 2010 في أحد عشر بلداً.

وخطر نشوب نزاع نتيجة عوامل اجتماعية لا تحدِّده الهشاشة فحسب بل أيضاً مدى قدرة المجتمع على الصمود أمام الصدمات الخارجية. وضماناً للرفاه الاجتماعي، من الأهمية بمكان توفير التغطية الصحية المتاحة للجميع والشاملة، ونُظُم الحماية الاجتماعية القوية، والتعليم الجيد، والمياه النظيفة، ومرافق الصرف الصحي الملائمة. فإذا ما أُريدَ توطيد الاستقرار والتعاون لا بدّ من تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية الجيدة للمجتمعات المحلية. وفي عام 2021، كانت المِنعة الاجتماعية مرتفعة جداً أو مرتفعة في عشرة بلدان ومنخفضة جداً في ثلاثة بلدان.

وكان لعدم المساواة في توزيع الدخل والتفاوت في الحصول على الخدمات الأساسية تأثير سلبي على مِنعة بلدان عديدة مقارنة بالعقد الماضي. وفي المقابل، شهِدت معظم البلدان العربية تحسُّناً نسبياً في مِنعة المجتمع.

الجدول 18. المخاطر الاجتماعية في المنطقة العربية

المسار	مجال المخاطر	المكوّن	2010	2015	2021	مستوى المخاطر، عام 2021	عام 2021 مقابل عام 2010	
التنمية	المخاطر الاجتماعية	الهشاشة	0.37	0.34	0.33	طفيفة	-9%	تحسنت
		المِنعة	0.50	0.53	0.51		4%	تحسنت

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

ويبيِّن الشكل 8 العلاقة المرصودة في عام 2021 بين الهشاشة الاجتماعية والمِنعة الاجتماعية في اثنين وعشرين بلداً عربياً. ويمثِّل المحور العمودي مستوى الهشاشة الاجتماعية من منخفض إلى مرتفع على مقياس يتراوح بين 0 و1. ويمثِّل المحور الأفقي المِنعة من منخفضة إلى مرتفعة على المقياس ذاته.

والربع العلوي الأيسر يمثِّل أسوأ الحالات حيث تُبرِزُ البلدان مِنعة منخفضة وهشاشةً مرتفعة. وتلك البلدان تواجه تحديات تشمل معدلات بطالة مرتفعة ومحدودية تغطية الحماية الاجتماعية. والربع السفلي الأيمن يمثِّل أفضل الحالات ويضم البلدان ذات المِنعة الاجتماعية المرتفعة والهشاشة الاجتماعية المنخفضة. ولهذه البلدان مؤشرات إيجابية مثل رفع مستويات التعليم، وتغطية صحية أفضل، ومعدلات منخفضة لوفيات الرضَّع.

الشكل 8. الهشاشة الاجتماعية مقابل المِنعة الاجتماعية، عام 2021

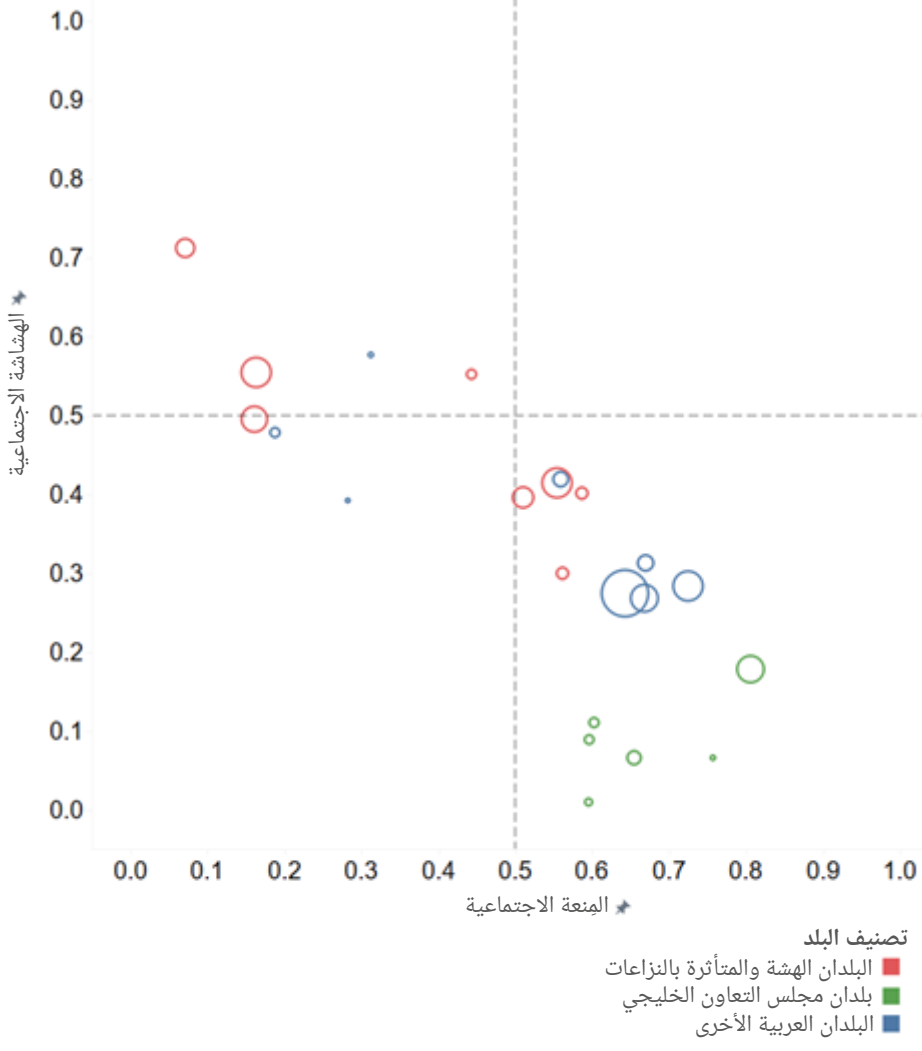

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

الجدول 19. المحركات الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية - الهشاشة الاجتماعية

المحرك	2010	2015	2021
البطالة	0.40	0.44	0.49
الطفرة الشبابية	0.51	0.42	0.36
وفاة الرضّع	0.19	0.17	0.15

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

الجدول 20. المحركات الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية - المِنعة الاجتماعية

المحرك	2010	2015	2021
الحماية الاجتماعية		0.36	0.26
التغطية الصحية	0.32	0.36	0.41
التعليم	0.48	0.51	0.55
خدمات المياه والصرف الصحي	0.69	0.74	0.77

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

والمحرك الرئيسي للهشاشة المرتفعة هو مؤشر البطالة (0.49 في عام 2021) (الجدول 19). وقد صُنِّفت خمسة من أصل البلدان العربية الاثنين والعشرين بمستوى هشاشة مرتفع جداً (تتجاوز 0.80) في عام 2021.

والحماية الاجتماعية مكوّن أساسي لبناء المِنعة ومنع نشوب النزاعات. وتمدّ شبكات الأمان الاجتماعي المجتمعات الهشة بالموارد اللازمة للتكيُّف مع الصدمات، والحد من التوترات، وتعزيز التماسك الاجتماعي. أما عدم كفاية الحماية الاجتماعية فهو السبب الرئيسي للمِنعة المنخفضة في المنطقة العربية (بدرجة مقلقة بلغت 0.26 في عام 2021) (الجدول 20). ومن بين البلدان العربية التي تتوافر عنها بيانات، سجلت تسعة مستوى مِنعة منخفضاً جداً (أقل من 0.2) لمؤشر الحماية الاجتماعية.

جيم. المخاطر المؤسسية

المؤسسات غير الفعّالة تهيئ أرضاً خصبة للتوترات الاجتماعية والنزاع، ويمكن للفساد أن يقوّض الثقة في المؤسسات وشرعية الدولة. وبغياب آليات فعّالة للمشاركة في عمليات صُنع القرار ومساءلة الموظفين المدنيين، قد يلجأ الأشخاص إلى تدابير قصوى، بما فيها النزاع العنيف، للمطالبة بالتغيير. وصُنِّف مجال المخاطر المؤسسية على أنه "ملحوظ" وذو مستوى مرتفع من الهشاشة (0.70 في عام 2021) ومستوى متوسط من المِنعة (0.40 في عام 2021) (الجدول 21). وخلال العقد الماضي، شهِدت المنطقة العربية تدهوراً في مجال المخاطر المؤسسية (9- في المائة من الهشاشة و22+ في المائة من المِنعة مقارنة بمستويات عام 2010).

وتساهم المؤسسات التي يبتليها الفساد والفشل في الحوكمة في إقامة بيئة تتسم بالظلم. ونتيجة لذلك، قد تنشأ لدى فئات المجتمع مظالم لاعتبارها أن المؤسسات لا تخدم كافة المواطنين بل قلة منهم خلافاً للمهام المنوطة بها. وقد سجَّلت الهشاشة المؤسسية مستوى منخفضاً في ثمانية من أصل اثنين وعشرين بلداً عربياً. وتسهم مكافحة الفساد في الحد من خطر نشوب نزاع عبر تعزيز الشفافية والثقة والتماسك الاجتماعي.

الجدول 21. المخاطر المؤسسية في المنطقة العربية

المسار	مجال المخاطر	المكوّن	2010	2015	2021	مستوى المخاطر، عام 2021	عام 2021 مقابل عام 2010	
التنمية	المخاطر المؤسسية	الهشاشة	0.66	0.69	0.70	ملحوظ	7%	تدهورت
		المِنعة	0.43	0.41	0.40		-8%	تدهورت

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

وليس استفحال الفساد وحده الذي يرسم ملامح خطر نشوب نزاع من جرّاء فشل المؤسسات. فالمؤسسات الفعّالة وسيادة القانون الراسخة تحد من خطر نشوب نزاع عبر إتاحة إطار للتسوية العادلة للمنازعات، وتعزيز النظام الاجتماعي، ومساءلة الأفراد والمؤسسات. وسجّلت المِنعة المؤسسية مستوى مرتفعاً في أربعة من أصل اثنين وعشرين بلداً عربياً. وعندما تخفق المؤسسات في تلبية احتياجات السكان وتوفير الخدمات الأساسية، مثل اللجوء إلى العدالة والبنى التحتية الأساسية والمنافع العامة، فهي تولّد الإحباط وتثير حالة من عدم الرضا. وتُصنَّف المِنعة المؤسسية على أنها منخفضة جداً في أربعة بلدان ومنخفضة في ثمانية بلدان.

وكان للإخفاق في ترسيخ سيادة القانون وعدم فعاليّة الحكومة أثر سلبي على مِنعة بلدان عديدة مقارنة بالعقد الماضي، فقد سجّلت سبعة بلدان انخفاضاً فاق نسبة 10 في المائة في مِنعتها المؤسسية منذ عام 2010. وبالمقابل، سجّلت أربعة بلدان تحسُّناً فاق نسبة 10 في المائة في مِنعتها المؤسسية منذ عام 2010.

ويوضح الشكل 9 العلاقة بين الهشاشة والمِنعة المؤسسية في المنطقة العربية لعام 2021.

ويمثّل المحور العمودي مستوى الهشاشة المؤسسية من منخفض إلى مرتفع على مقياس يتراوح بين 0 و1. ويمثّل المحور الأفقي المِنعة من منخفضة إلى مرتفعة على المقياس ذاته. وتتأتّى عن نقاط البيانات أربعة أرباع تسهِّل ضم البلدان في مجموعات.

والربع العلوي الأيسر يمثّل أسوأ الحالات حيث تُبرِز البلدان مِنعة منخفضة وهشاشةً مرتفعة. وتلك البلدان تواجه تحديات تشمل استفحال الفساد ومحدودية فعاليّة الحكومة. والربع السفلي الأيمن يمثّل أفضل الحالات ويضم البلدان ذات المِنعة المؤسسية المرتفعة والهشاشة المؤسسية المنخفضة. ولهذه البلدان مؤشرات إيجابية مثل رقابة عالية على الفساد، وحكومات أكثر كفاءة، وترسيخ سيادة القانون.

وفي مجال المخاطر المؤسسية، يشكّل الفساد تهديداً كبيراً للسلام والاستقرار ومحركاً رئيسياً للهشاشة المرتفعة في المنطقة العربية (0.70 في عام 2021) (الجدول 22). فتحويل الموارد العامة قد يتسبَّب بتوترات اجتماعية وسياسية، لا سيّما في حال وجود فئات مهمَّشة. ويمكن للفساد أن يقوِّض الثقة في المؤسسات وشرعية الدولة. ومن بين البلدان العربية الاثنين والعشرين، تسجل ثمانية مستوى هشاشة مرتفعاً جداً (أعلى من 0.80) لمؤشر الفساد.

الشكل 9. الهشاشة المؤسسية مقابل المِنعة المؤسسية، عام 2021

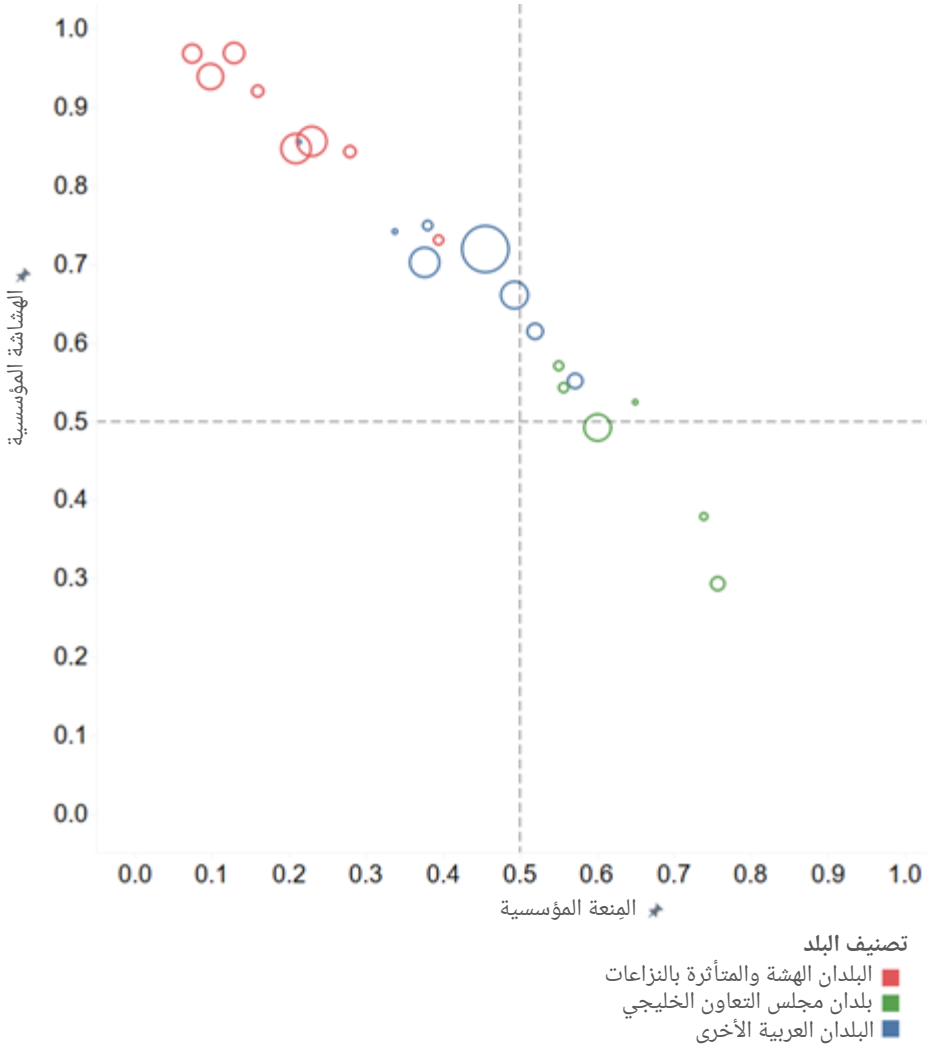

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

الجدول 22. المحركات الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية - الهشاشة المؤسسية

المحرك	2010	2015	2021
الفساد	0.66	0.69	0.70

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

وعدم كفاية فعاليّة الحكومات هو العامل الرئيسي لانخفاض مستوى المِنعة في المنطقة العربية (0.38 في عام 2021) (الجدول 23). وشهِدت ستة بلدان عربية مستويات منخفضة جداً من المِنعة (أقل من 0.20).

الجدول 23. المحركات الرئيسية للمخاطر في المنطقة العربية - المِنعة المؤسسية

المحرك	2010	2015	2021
الفعاليّة الحكومية	0.41	0.39	0.38
سيادة القانون	0.45	0.43	0.42

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

5. تطوّر مشهد المخاطر في المنطقة العربية: تقييم مقارن

ألف. ترتيب مجالات المخاطر في المنطقة العربية

تَعرض الأرقام الواردة في هذا القسم الترتيب المقارن لمجالات المخاطر في المنطقة العربية للأعوام 2010 و2015 و2021. ويشرح الترتيب الأهمية النسبية لمجالات المخاطر الستة، ألا وهي مخاطر النزاع والموارد الطبيعية والمخاطر المناخية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وموضِعها لكل من الهشاشة والمِنعة. ويتيح فحص البيانات اكتساب المعرفة بشأن الديناميات المتغيِّرة ومغزى المخاطر بالنسبة إلى المنطقة على مدى العقود الماضية.

ويَعرض الشكل 10 أدناه ترتيب مجالات الهشاشة حسب موضِعها النسبي بالنسبة إلى بعضها البعض[4]. وتبرُز الهشاشة المؤسسية باعتبارها المحرك الرئيسي للمخاطر في السنوات الثلاث قيد النظر. أما غياب الرقابة وانعدام المساءلة واستفحال الفساد فهي من العوامل المحركة لارتفاع مستويات الهشاشة المؤسسية.

الشكل 10. قائمة المجالات المصنَّفة حسب مستوى الهشاشة من الأعلى إلى الأدنى

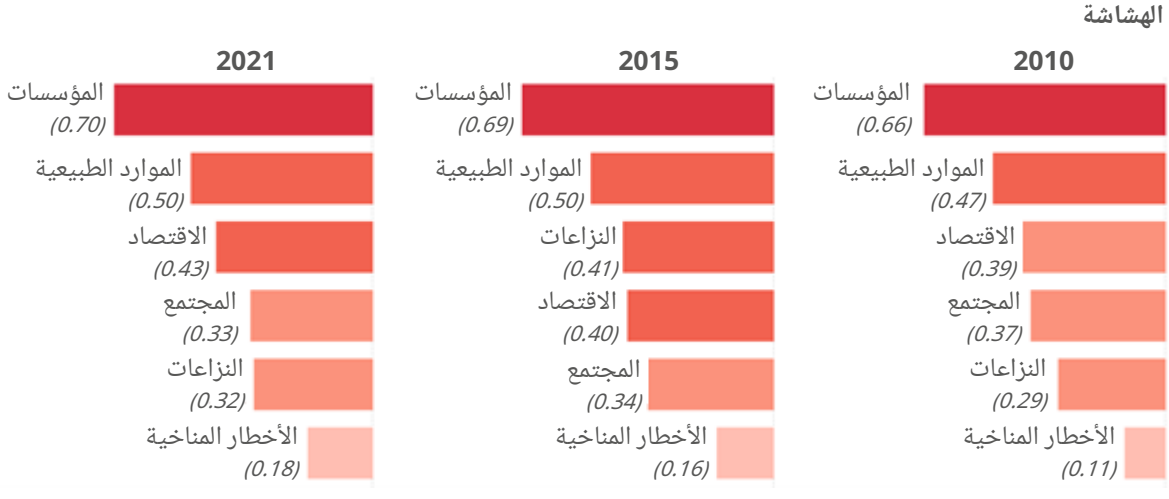

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

4 يوضح الشكل مَوضِع المجالات بالنسبة إلى بعضها البعض. وهذا يعني أن الترتيب الأعلى لنطاقات معيّنة لا يشير بالضرورة إلى هشاشة مرتفعة أو منخفضة. وقد يكون الفرق بين التصنيفات طفيفاً جداً. فمع أن الهشاشة إزاء الموارد الطبيعية هي ثاني أكبر محرك للمخاطر مثلاً، بيد أنها تصنَّف في مستوى متوسط. وعلى أي حال، من الضروري التسليم بأن المخاطر الناجمة عن الهشاشة إزاء الموارد الطبيعية أعلى نسبياً مقارنة ببعض المجالات الأخرى.

الهشاشة إزاء الموارد الطبيعية هي محرك مهم آخر للمخاطر، تعكس المشاكل الهيكلية المتصلة بتوافر المياه وإدارتها، أو بالأحرى سوء إدارتها، والاعتماد على الزراعة في بلدان عربية عدة. والهشاشة الاقتصادية هي أيضاً من المحركات الرئيسية الثلاثة للمخاطر في عامي 2010 و2021 لأسباب تشمل أساساً وليس حصراً النزاعات وآثارها غير المباشرة وآثار الأزمات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، مما فاقم انعدام الأمن الغذائي في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

وكانت الهشاشة إزاء النزاع من ضمن مجالات المخاطر الرئيسية في عام 2015، وهو ما يتوافق مع ذروة العنف المرصودة في العام السابق ولكن ليس في عام 2021. ويكتسي هذا البُعد أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان المتأثرة بالنزاعات، بما فيها تلك التي تعيَّن عليها التكيُّف مع تدفق اللاجئين وغيرها من الآثار غير المباشرة للنزاع. كذلك، تسبَّبت النزاعات بتحويل الموارد المتاحة من التنمية إلى قطاع الأمن وبتهيئة بيئة غير مؤاتية للاستثمار الأجنبي.

وفي ما يتعلق بالمِنعة، يبيِّن الشكل 11 أن الاقتصاد يحتل مرتبة مرتفعة نسبياً في السنوات الثلاث قيد النظر، وأن المِنعة المرتبطة بالمناخ تصنَّف ضمن أدنى المستويات. ومع أن المِنعة الاقتصادية انخفضت على مر السنين، إلا أنها لا تزال من بين الأعلى مقارنة بالمجالات الأخرى. وقد يُعزى ذلك أساساً إلى الآثار المخفّفة للبلدان العربية الغنية بالموارد، والآثار المتتالية التي تجلبها عائدات الوقود الأحفوري إلى المنطقة العربية.

وفي عام 2010، احتلت المِنعة الاجتماعية ثاني أدنى مرتبة في المنطقة العربية. ولعل السبب يكمن في الحركات الاجتماعية الجماهيرية التي شهِدتها بلدان عربية عدة في عام 2011 والتي تصاعدت إلى نزاعات عنيفة في بعض البلدان. وبالرغم من أن المِنعة إزاء النزاع احتلت ثاني أعلى مرتبة في عام 2010، إلا أنها انخفضت بحلول عام 2021 لتصبح من أدناها. وتُعزى المِنعة المتردية إزاء النزاع أساساً إلى تركّات النزاع، ومنها الافتقار إلى سلطة الدولة على أراضيها وارتفاع معدل انتشار اللاجئين والنازحين داخلياً المستمر حتى يومنا هذا. واستحالة عودة اللاجئين والنازحين داخلياً إلى ديارهم دليلٌ على التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية القائمة بسبب النزاع والتي لم تُحسم بعد.

الشكل 11. قائمة المجالات المصنَّفة حسب مستوى المِنعة من الأدنى إلى الأعلى

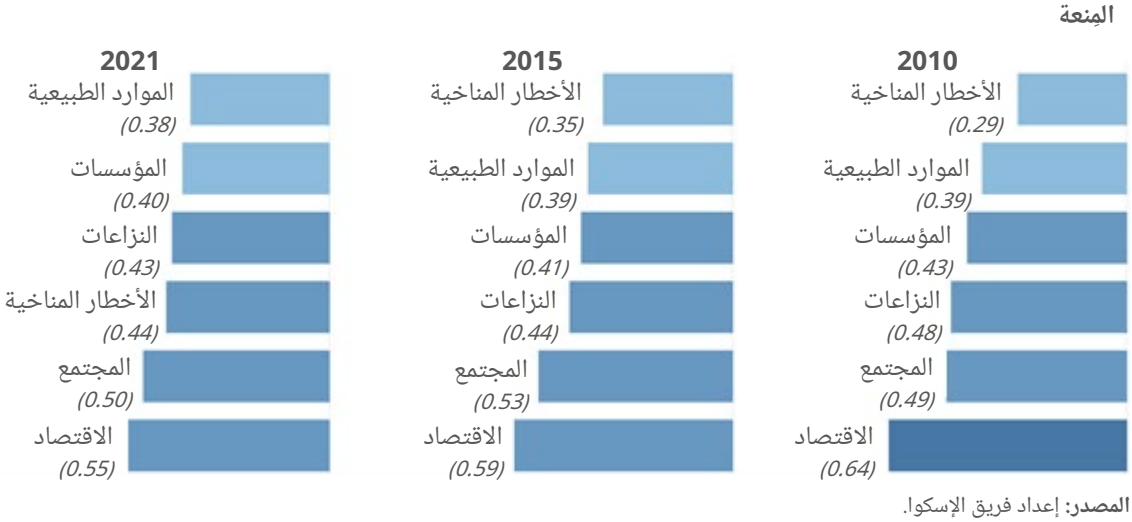

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

باء. توزيع البلدان العربية حسب مجالات المخاطر

توضح الأرقام الواردة في هذا القسم توزيع البلدان العربية حسب المستويات الخمسة للهشاشة والمِنعة (مرتفع جداً، ومرتفع، ومتوسط، ومنخفض، ومنخفض جداً). وتتيح البيانات تمثيلاً مرئياً لعدد البلدان الموجودة في كل مستوى من مستويات الهشاشة والمِنعة، مما يَعرِضُ لمحة عن المشهد العام للمخاطر في المنطقة.

ويبيِّن الشكل 12 عدد البلدان في كل مجال ومستوى الهشاشة ذات الصلة الذي يتراوح بين منخفض جداً ومرتفع جداً. وترد المجالات الستة للسنوات الثلاث قيد النظر، أي الأعوام 2010 و2015 و2021.

وكانت الهشاشة المؤسسية المحرك الرئيسي للمخاطر منذ عام 2010 على النحو المبيَّن في الشكل 12، فقد صُنِّفت مرتفعة جداً في ثمانية بلدان ومرتفعة في ستة بلدان. وعلى مدى عقد من الزمن، ازداد عدد البلدان التي سجَّلت مستوى مرتفعاً ومرتفعاً جداً من الهشاشة المؤسسية، مما يشير إلى تدهور حالة المؤسسات والحوكمة في المنطقة. وهذا مرده إلى الحروب والتوترات السياسية في بلدان عدة، فضلاً عن الإخفاق في ترسيخ سيادة القانون. وتبقى الهشاشة المؤسسية أحد الأسباب الرئيسية، إن لم يكن السبب الرئيسي، للتعرُّض للمخاطر في المنطقة العربية.

الشكل 12. مستوى هشاشة البلدان حسب المجال والسنة

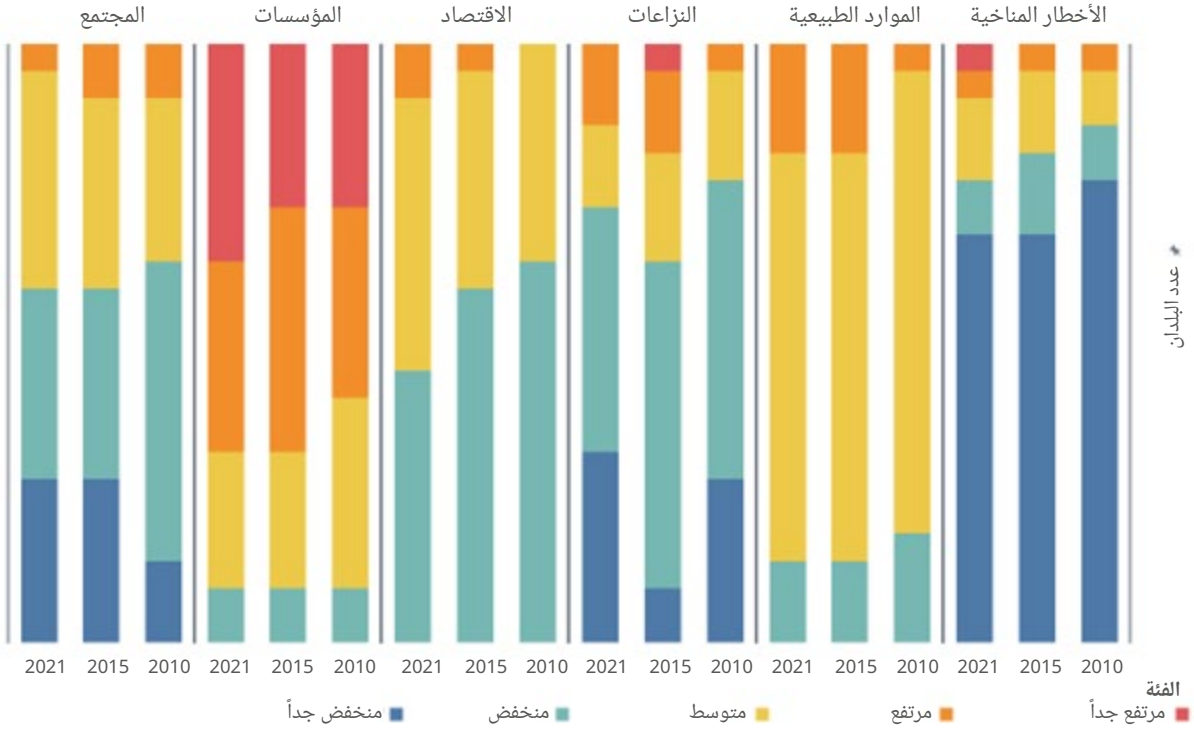

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

وارتفع عدد البلدان التي صُنِّفت الهشاشة الاقتصادية فيها على أنها مرتفعة أو متوسطة من ثمانية بلدان في عام 2010 إلى أحد عشر بلداً في عام 2021. وسجَّلت ثمانية بلدان مستوى من الهشاشة الاجتماعية تراوح بين مرتفع ومتوسط. وفي ما يتعلق بالهشاشة إزاء الأخطار المناخية والهشاشة إزاء الموارد الطبيعية، يُلاحَظ أن عدداً متزايداً من البلدان أصبح أكثر عُرضة للآثار المرتبطة بتغيُّر المناخ. وبحلول عام 2021، صُنِّفت هشاشة خمسة بلدان إزاء الأخطار المناخية على أنها مرتفعة جداً أو مرتفعة أو متوسطة، وصُنِّفت هشاشة ثمانية عشر بلداً إزاء الموارد الطبيعية على أنها مرتفعة أو متوسطة.

وبين عامي 2010 و2021، بلغت الهشاشة إزاء النزاع ذروته في عام 2015 مع تسجيل ثمانية بلدان مستويات مرتفعة جداً أو مرتفعة أو متوسطة من الهشاشة. وفي عام 2021، انحصرت الهشاشة إزاء النزاع بستة بلدان. وقد يُعزى ذلك إلى انخفاض الوفيات المرتبطة بالنزاعات بسبب رد الفعل الناجم عن إجهاد القتال، أو تغيُّر الديناميات الجيوسياسية، أو جهود الوساطة الجارية. ومع ذلك، فإن خطر التدهور السريع للعمليات السياسية أو حالات "اللاسلم واللاحرب" القائمة في بلدان عربية عدة وتحوّلها إلى عنف لا يزال حقيقة واقعة. والأحداث التي يشهدها السودان منذ نيسان/أبريل 2023 هي خير مثال على أنه حتى البلدان المعرَّضة لمخاطر متوسطة قد تغرق في غمضة عين في نزاع.

الشكل 13. مستوى مِنعة البلدان حسب المجال والسنة

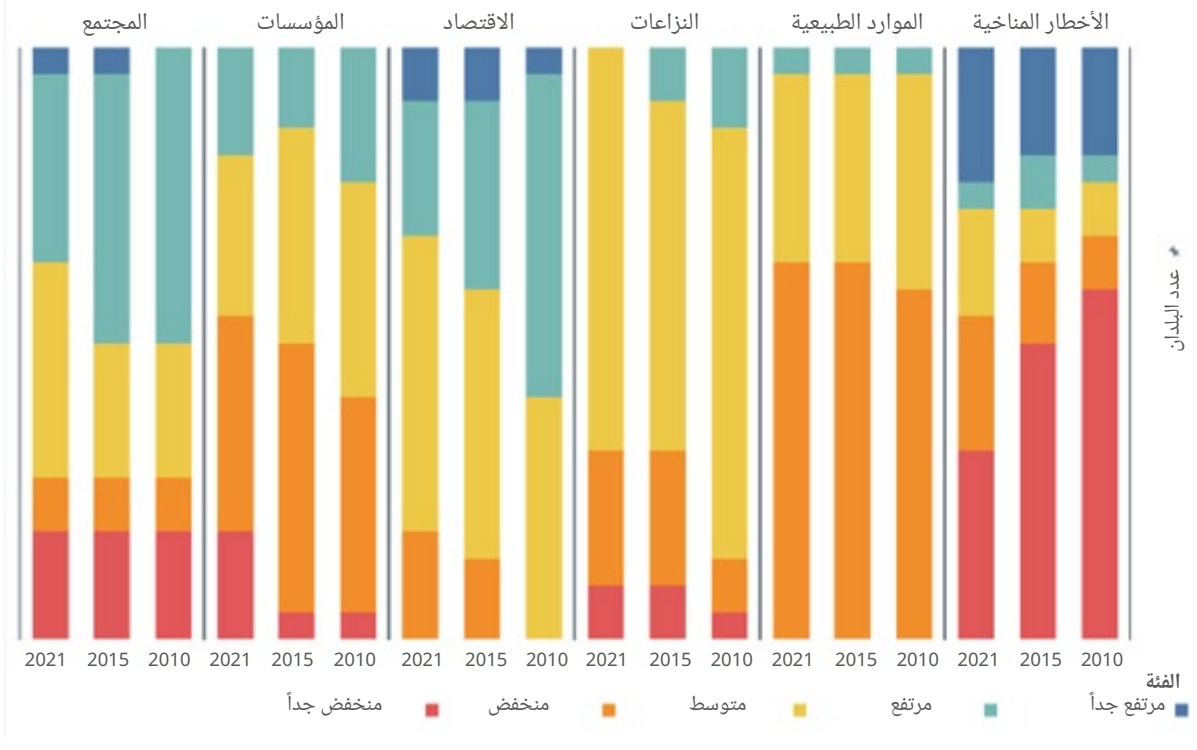

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

ويبيِّن الشكل 13 عدد البلدان في كل مجال ومستوى المِنعة ذا الصلة الذي يتراوح بين منخفض جداً ومرتفع جداً. ولا تزال المِنعة إزاء الأخطار المناخية الأدنى، فقد صُنِّفت على أنها إما منخفضة جداً أو منخفضة في اثني عشر بلداً في عام 2021. ومن المثير للقلق أن أكثر من نصف البلدان العربية تسجِّل مِنعة منخفضة ومنخفضة جداً، وربما يُعزى ذلك إلى عجز المؤسسات ومحدودية القدرات المالية، بالإضافة إلى آثار النزاعات على حياة السكان والمجتمع والمؤسسات. ويسجِّل خمسة عشر بلداً مستوى منخفضاً من المِنعة إزاء الموارد الطبيعية في ظل عدم التصدي لتحديات إجهاد الأراضي والإجهاد المائي. وتشير المِنعة المنخفضة في مسار المناخ إلى ضرورة إيلاء العناية أكثر فأكثر لتنفيذ السياسات وتعزيز القدرات المؤسسية بغية التكيُّف مع الآثار المرتبطة بتغيُّر المناخ وتدهور الموارد الطبيعية الشحيحة أصلاً.

والافتقار إلى المِنعة المؤسسية هو أحد المحركات الرئيسية للمخاطر للفترة قيد النظر. ويبيِّن الشكل 14 أن المِنعة المؤسسية انخفضت بمرور الوقت، فقد سجَّل أكثر من نصف البلدان مستويات مِنعة منخفضة أو منخفضة جداً. وظلت المِنعة الاجتماعية محركاً مهماً للمخاطر في المنطقة العربية في عام 2021، بالرغم من الانخفاض الطفيف في عدد البلدان التي سجلت مستويات منخفضة أو منخفضة جداً. وتراجعت المِنعة الاقتصادية على مر الزمن مع تدهور الظروف الاقتصادية في بلدان عدة بسبب النزاعات الداخلية أو عدم الاستقرار الإقليمي، فضلاً عن آثار الاتجاهات والصدمات الاقتصادية مثل الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

وفي عام 2021، سجَّلت معظم البلدان مستوى مِنعة إزاء النزاعات متوسطاً أو منخفضاً أو منخفضاً جداً مدفوعاً بالإخفاق في ترسيخ سيادة القانون وعدم فعاليّة الحكومة. ومنذ عام 2010، ارتفع عدد البلدان التي سجَّلت مستوى مِنعة إزاء النزاعات منخفضاً جداً أو منخفضاً من أربعة إلى سبعة بلدان. وتجدر الإشارة إلى أن عدد البلدان ذات المِنعة المنخفضة أو المنخفضة جداً بقي على حاله منذ عام 2015 عندما بلغت حدة النزاعات ذروتها.

وتُبيِّن النتائج المعروضة أعلاه مجالات المخاطر التي هي مثار قلق خاص في المنطقة العربية. وبرزت المخاطر المؤسسية باعتبارها عاملاً رئيسياً للمخاطر. فالمؤسسات التي يبتليها الفساد والإخفاق في ترسيخ سيادة القانون وعدم فعاليّة الحكومة تقوِّض قدرة السكان والمجتمعات على التصدي للهشاشة المرتبطة بالنزاعات وتغيُّر المناخ وتَراجُع التنمية. وبالتالي، ستتضاءل المِنعة إزاء الضغوط الناجمة عن النزاعات السابقة، وعدم الاستقرار السياسي أو النزاعات المجاورة، وانتشار الأسلحة إلى حد كبير. ثم إن المخاطر المؤسسية ستقوِّض قدرة السكان والمجتمع على التصدي للهشاشة المتعلقة بالتجارة والتبعيّة المالية وانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

ويَعرِضُ الشكل 14 توزيع البيانات ومتوسطها بالنسبة إلى بُعد الهشاشة في البلدان العربية حسب المجالات. ويوضح كيفية توزيع البيانات ويُبْرِزُ أي مجال ناشز، ويُبيِّن الاختلاف في المتوسط والنطاق حيث جرى تجميع البيانات. ويَعرِضُ بُعد الهشاشة إزاء المناخ نوعين مختلفين من التوزيع هما: الهشاشة إزاء الموارد الطبيعية، وهو الأكثر تركيزاً من حيث توزيع البلدان حول المتوسط الإقليمي؛ والهشاشة إزاء الأخطار المناخية الذي يُظْهِرُ توزيعه الانتشار الأكبر لتقلبات الظواهر المناخية والأحوال الجوية في المنطقة.

الشكل 14. التوزيع والمتوسط حسب المجال والسنة لبُعد الهشاشة

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

وبُعد النزاعات هو بُعدٌ آخر ازداد توزيعه، بخاصة في عام 2015 الذي شهِد ذروة العنف في المنطقة العربية. وسجَّلت بلدان المنطقة هشاشة مرتفعة نسبياً إزاء النزاعات في ذلك العام، في حين أن بلداناً أخرى لم تتأثر إلا جزئياً. وبالنظر إلى توزيع البلدان ضمن مسار التنمية، يلاحَظُ التوزيع الكبير لبُعدي الهشاشة الاجتماعية والمؤسسية، مع تغيُّرات طفيفة على مر السنين. غير أن بُعد الهشاشة الاقتصادية يبيِّن أن توزيع البيانات ليس فعلاً واسعاً وأن بلداناً عدة تتركّز حول المتوسط الإقليمي.

وبالنظر إلى اتجاه المتوسطات، يلاحَظُ أن الهشاشة في المنطقة ازدادت على صعيد الأبعاد الستة كلها منذ عام 2010. والمجال الناشز الوحيد هو مجال النزاع، فقد ارتفع مستوى الهشاشة في عام 2015 ثم انخفض إلى مستويات لا تزال أعلى مما كانت عليه في عام 2010. ومع ذلك، فإن تنامي الهشاشة سيواصل مساره التصاعدي، وسيؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الخطر الإقليمي عموماً لنشوب نزاعات إذا لم تتخذ الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية تدابير وقائية.

ويَعرِضُ الشكل 15 توزيع البيانات ومتوسطها بالنسبة إلى بُعد المِنعة في البلدان العربية حسب المجالات. وبالنظر إلى توزيع البلدان حسب كل مجال، يلاحَظُ أن للمِنعة إزاء الأخطار المناخية التوزيع الأوسع وأن متوسطها ارتفع بصورة ملحوظة منذ عام 2010. ويتبيَّن توسع توزيع البلدان على مر الزمن على صعيد كافة الأبعاد تقريباً ولكن خصوصاً النزاع والمؤسسات والمجتمع.

الشكل 15. التوزيع والمتوسط حسب المجال والسنة لبُعد المِنعة

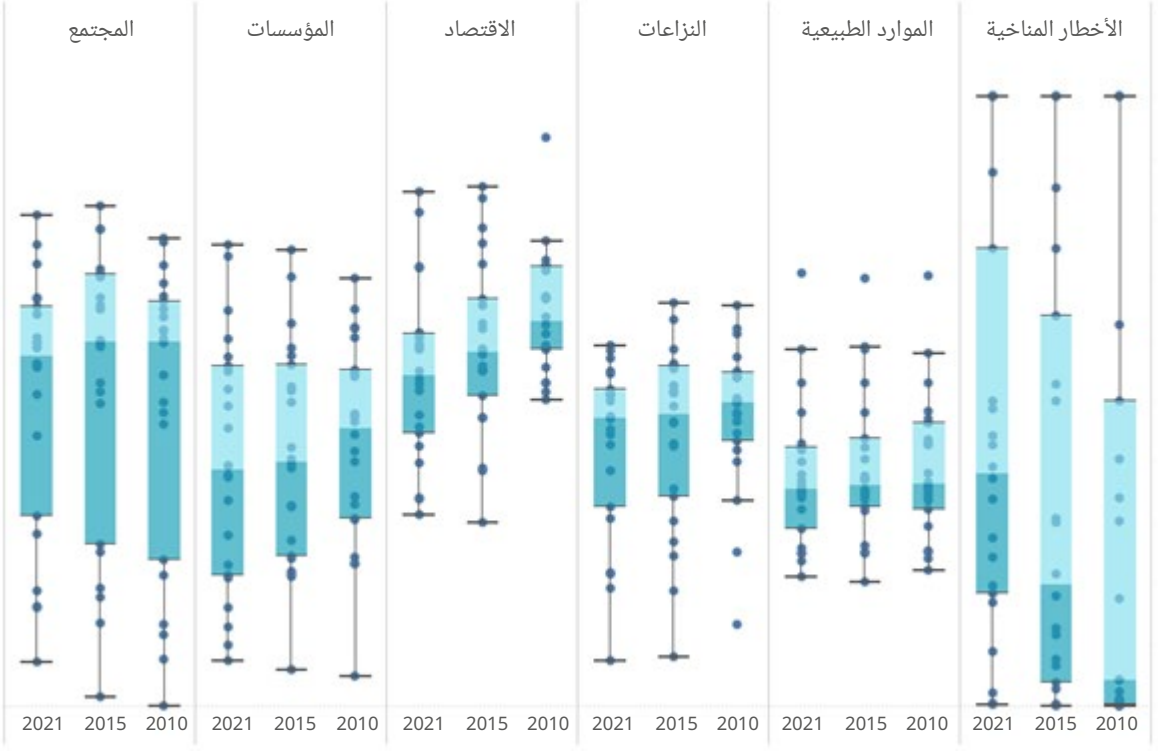

المصدر: إعداد فريق الإسكوا.

والأخطار المناخية والمِنعة الاجتماعية وحدها سجَّلت اتجاهاً تصاعدياً خلال الفترة قيد النظر، فقد سجَّلت كافة الأبعاد الأخرى اتجاهات نزولية. ومنذ عام 2010، ارتفع متوسط بُعد المِنعة إزاء الأخطار المناخية ارتفاعاً ملحوظاً بفضل تعزيز تنفيذ استراتيجيات التكيُّف والزيادة الطفيفة في تمويل التكيُّف. وكان الارتفاع في المِنعة الاجتماعية محدوداً بسبب الارتفاع التدريجي للمحركات الأربعة كلها، بالرغم من آثار النزاعات في البلدان المتأثرة بها.

وانخفض المتوسط الإقليمي للمِنعة المؤسسية والمِنعة الاقتصادية والمِنعة إزاء الموارد الطبيعية والمِنعة إزاء النزاع منذ عام 2010. ومتوسط المِنعة الاقتصادية والمِنعة المؤسسية هو مثار قلق خاص، فقد سجَّلا انخفاضاً حاداً خلال الفترة قيد النظر من مرتفع إلى متوسط ومن متوسط إلى منخفض على التوالي. وتراجعت كافة محركات المِنعة المؤسسية والمِنعة الاقتصادية مع الوقت، ولا سيّما الدين العام الذي أصبح شاغلاً رئيسياً في بلدان عدة. أما الآثار المتوسطة إلى الطويلة الأجل للنزاعات في البلدان المتأثرة بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والتوجُّهات الكبرى الأخرى على المستوى القُطري والإقليمي والدولي مثل التغيُّرات في سلاسل القيمة لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات، والصدمات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن العوامل الخارجية، فكلها محركات محتمَلة للمخاطر بالنسبة إلى البلدان العربية.

وتصنَّف الموارد الطبيعية والأخطار المناخية والمؤسسات من بين أبعاد المِنعة الأدنى عند مقارنتها بالمجالات الأخرى. ويثير ذلك القلق بوجه خاص

لأن المؤسسات والموارد الطبيعية تسجِّل أيضاً مستويات هشاشة متوسطة ومرتفعة على التوالي. وإذا استمر تدهور المِنعة في السنوات المقبلة فسيَسْتَتْبِعهُ تفاقُم المخاطر الإقليمية عموماً، لا سيّما إذا لم يَتخذ أصحاب المصلحة المحليون والوطنيون والإقليميون والدوليون تدابير وقائية لتعزيز المِنعة.

المرفق. تصويب البيانات

يسعى هذا المرفق إلى عرض كافة التعديلات التي أُدخلت على قائمة المحركات المُدْرَجَة في الورقة المنهجية *المرصد العربي للمخاطر: وضع مقاييس كمية لمحركات خطر النزاع، الإصدار 1.0* [5]. والهدف من إدخالها هو شَمْلُ محركات إضافية لتحليل المخاطر، وعكس الواقع في المنطقة العربية بصورة أفضل نظراً لقيود إتاحة البيانات بخاصة لمجموعات معيّنة من البلدان. وتُعرَضُ التعديلات وفقاً لهيكل الجدول أدناه.

قائمة المحركات والمتغيّرات

المسار	المجال	البُعد	المحرك	المتغيّر
مسار النزاع	المظالم التاريخية	الهشاشة	حدة النزاع	الوفيات المتصلة بالنزاعات لكل 100,000 نسمة (المؤشر 16-1-2 من أهداف التنمية المستدامة)
			النزاعات السابقة	الوفيات بعد مرور وقت على نهاية النزاع
			الاستقرار السياسي	الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب
			النزاعات في البلدان المجاورة	عدد البلدان المجاورة التي شهِدت ما لا يقل عن 25 حالة وفاة مرتبطة بالنزاعات ووضع البلد من حيث النزاعات
			انتشار الأسلحة الخفيفة	حيازة المدنيين الأسلحة النارية لكل 100 نسمة
	البيئة التمكينية	المِنعة	سلامة الأراضي	سلطة الدولة على الأراضي
			النزوح القسري	نسبة اللاجئين والنازحين داخلياً من السكان
			المشاركة والمساءلة	المشاركة والمساءلة
			القدرات العسكرية	حصة النفقات العسكرية من إجمالي الناتج المحلي
				حصة أفراد القوات المسلحة من إجمالي القوى العاملة

5 الإسكوا (2023). المرصد العربي للمخاطر: وضع مقاييس كمية لمحركات خطر النزاع، الإصدار 1.0. https://www.unescwa.org/ar/publications/نزاع-محركات-مخاطر-عربي-مرصد.

المسار	المجال	البُعد	المحرك	المتغيّر
مسار المناخ	الموارد الطبيعية	الهشاشة	الاعتماد على الزراعة	نسبة القيمة المضافة من الزراعة والحراجة وصيد الأسماك من إجمالي الناتج المحلي
			توافر المياه	نصيب الفرد من موارد المياه العذبة الداخلية المتجدِّدة (متر مكعب)
		المِنعة	الإجهاد المائي	النسبة المئوية لسحب المياه العذبة من موارد المياه العذبة المتاحة (المؤشر 6-4-2 من أهداف التنمية المستدامة)
			إجهاد الأراضي	التغيُّر في حصة الأراضي الزراعية ضمن إجمالي مساحة الأراضي
	الأخطار المناخية	الهشاشة	آثار الكوارث الطبيعية على البشر	نسبة السكان المتأثرين بالكوارث الطبيعية (بالنسبة المئوية)
				النزوح الداخلي الناجم عن الكوارث (حالات النزوح الجديدة)
		المِنعة	استراتيجيات التكيُّف مع تغيُّر المناخ	درجة اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تماشياً مع إطار سنداي (المؤشر 13-1-2 من أهداف التنمية المستدامة)
			التمويل من أجل التكيُّف	حصة تمويل التنمية المرتبط بالتكيُّف مع تغيُّر المناخ من إجمالي الناتج المحلي

المسار	المجال	البُعد	المحرك	المتغيّر
مسار التنمية	الاقتصاد	الهشاشة	التبعية التجارية	الاعتماد على صادرات السلع الأساسية
			التبعية المالية	التحويلات الشخصية المستلَمة (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)
				صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة (كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي)
			الأمن الغذائي	نسبة الاعتماد على واردات الحبوب
				قيمة واردات الأغذية من مجموع صادرات البضائع (بالنسبة المئوية) (المتوسط لثلاث سنوات)
				انتشار نقص التغذية (النسبة المئوية) (المتوسط لثلاث سنوات) (المؤشر 2-1-1 من أهداف التنمية المستدامة)
				انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان (النسبة المئوية) (المتوسط لثلاث سنوات) (المؤشر 2-1-2 من أهداف التنمية المستدامة)

المسار	المجال	البُعد	المحرك	المتغيّر
			اللامساواة	مؤشر جيني
				نسبة دخل أعلى 10/أدنى 50 في المائة من السكان
		المِنعة	التنمية الاقتصادية	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)
			النمو الاقتصادي	نمو إجمالي الناتج المحلي (نسبة سنوية)
			الدين العام	إجمالي الدين العام (بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي)
	المجتمع	الهشاشة	البطالة	البطالة، المجموع (النسبة المئوية من مجموع القوى العاملة) (تقديرات منمذجة لمنظمة العمل الدولية)
			الطفرة الشبابية	نسبة الشباب من مجموع السكان البالغين
			وفاة الرضَّع	معدل الوفيات دون سن الخامسة (لكل 1,000 مولود حي)
		المِنعة	التعليم	متوسط سنوات الدراسة
				سنوات الدراسة المتوقَّعة
			الحماية الاجتماعية	نسبة السكان الذين تشملهم برامج/نُظُم الحماية الاجتماعية (المؤشر 1-3-1 من أهداف التنمية المستدامة)
			التغطية الصحية	التغطية الصحية الشاملة (مؤشر التغطية) (المؤشر 3-8-1 من أهداف التنمية المستدامة)
			خدمات المياه والصرف الصحي	الأشخاص الذين يستفيدون على الأقل من خدمات مياه الشرب الأساسية (النسبة المئوية من السكان) (المؤشر 6-1-1 من أهداف التنمية المستدامة)
				الأشخاص الذين يستفيدون على الأقل من خدمات الصرف الصحي الأساسية (النسبة المئوية من السكان) (المؤشر 6-2-1 من أهداف التنمية المستدامة)
	المؤسسات	الهشاشة	الفساد	مكافحة الفساد
		المِنعة	سيادة القانون	سيادة القانون
			الفعالية الحكومية	مؤشر الفعالية الحكومية

المصدر: إعداد المؤلفين.

مسار النزاع

يَسْتَتْبِعُ محرك المقرُبة من النزاعات نَهجاً مختلفاً يراعي وجود نزاع في البلد نفسه بدلاً من حصر التركيز على ما إذا كانت البلدان المجاورة في حالة نزاع. ويتألف متغيّر المقرُبة من النزاعات من عنصرين هما: (أ) ما إذا كان البلد في حالة نزاع حسب تعريف برنامج بيانات النزاعات في جامعة أوبسالا (أكثر من 25 حالة وفاة في السنة الواحدة قيد النظر)؛ (ب) وعدد البلدان المتاخمة التي هي في حالة نزاع (وفقاً للتعريف ذاته) مقسوماً على إجمالي عدد البلدان المتاخمة. واستُخدِم مصدر البيانات ذاته المُسْتَخْدَم للمحرك المحسوب سابقاً، غير أن المحرك الأحدث يعكس بصورة أفضل الواقع في بعض أجزاء من المنطقة.

وتتراوح قِيَم محرك المقرُبة من النزاعات بين صفر وواحد. وتصنيف الصفر يعني أن البلد ليس في حالة نزاع ولا يتاخم بلداناً في حالة نزاع. وتصنيف واحد يعني أن البلد في حالة نزاع ويتاخم على كافة حدوده بلداناً في حالة نزاع. وبالنظر إلى نطاق القِيَم الممتد من صفر إلى واحد وبالرغم من أن التوزيع ليس قياسياً، لم يتم إجراء أي تسوية أخرى لأنه يمكن اعتبار هذا المحرك الفئوي مؤشراً مؤيداً للهشاشة إزاء النزاع. أما بالنسبة إلى اتجاه المحرك في ما يتعلق بخطر نشوب نزاع، فمن المرجّح وجود علاقة مباشرة وفقاً للتحليل السابق. وترتبط القيمة الأعلى للمقرُبة من النزاعات مباشرةً بالهشاشة إزاء النزاع وخطر نشوبه؛ فالبلد الذي هو في حالة نزاع وتحيط به بلدان في حالة نزاع أكثر ميلاً للتأثُّر بخطر استمرار النزاعات واستدامتها في السنوات التالية. وبالمقابل، من المستبعد أن يكون البلد الذي ليس في حالة نزاع وغير المحاط بنزاعات ضعيفاً أو معرَّضاً لخطر نشوب نزاع. ولم يطرأ أي تغيير على معادلة حساب بُعد الهشاشة إزاء النزاع.

مسار المناخ

طرأت تعديلات على مسار المناخ في كل من مجالي الموارد الطبيعية والأخطار المناخية. فقد استُخدِم نَهج تسوية في مجال الموارد الطبيعية يختلف عن النَّهج الوارد في الورقة المنهجية. ولم تكن العتبات القياسية متسقة مع المحركات الأخرى المستخدَمة في تحليل المخاطر. واستُخدِمت منهجية التسوية بطريقة الحد الأدنى والحد الأعلى لتحديد محركي ندرة المياه والإجهاد المائي. وتعكس هذه المنهجية المعتمَدة الواقع من حيث الموارد الطبيعية، وتحديداً شح المياه في المنطقة العربية. ولا يؤثر هذا التغيير على المعادلات المستخدَمة لحساب الهشاشة والمِنعة إزاء الموارد الطبيعية.

وفي ما يتعلق بالهشاشة إزاء الأخطار المناخية، لم تُدرَج سوى المتغيّرات المتصلة بآثار الأخطار المناخية على البشر من حيث نسبة السكان ونسبة السكان النازحين المتأثرين بظواهر الأخطار المناخية. ويعود السبب الرئيسي لعدم شمل آثار الأخطار المناخية على الاقتصاد إلى ضآلة البيانات المتاحة عن المنطقة العربية وعدم الاتساق مع محرك الآثار على البشر. وبالنظر إلى التحديات التي ينطوي عليها قياس الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الظواهر المناخية والأحوال الجوية القصوى في بعض المناطق تحديداً، جرى تضييق نطاق التحليل ليشمل الآثار على البشر فحسب إذ إنها تُعتبر بديلاً جيداً عن هشاشة النُّظُم الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية إزاء الأخطار المناخية. وأصبحت معادلة حساب الهشاشة إزاء الأخطار المناخية التالية:

(10) CH Vuln= $(ShAffPop$ + Clim IDPs)/2

مسار التنمية

أُدخِلت تعديلات على مسار التنمية، وبخاصة الهشاشة الاقتصادية، في ما يتعلق بمحرك اللامساواة الاقتصادية بسبب نقص تواتر البيانات. واستُعِيض عن المتغيّر المُستخدَم سابقاً بمتغيّرين يتم تحديثهما باستمرار لكافة البلدان العربية وعلى الصعيد العالمي، علماً أنهما على مستوى من التنسيب لا سيّما للبلدان التي لا تتوافر عنها البيانات. واستُخدِم مؤشر جيني لقياس تفاوت الدخل على صعيد مختلف الفئات السكانية. واستُخدِم دافع ثانٍ وهو نسبة دخل الـ 10 في المائة الأعلى من السكان مقسوماً على دخل الـ 50 في المائة الأدنى من السكان. ويعكس هذا المحرك مستوى تراكم الموارد والدخل في أيدي شريحة السكان الأكثر ثراء. وتوزيع هذين المتغيّرين قياسي، لذا استُخدِمت منهجية التسوية بطريقة الحد الأدنى والحد الأعلى لكليهما. فكلما زاد تفاوت الدخل تضاعفت المخاطر والهشاشة الاقتصادية. ولم يطرأ أي تغيير على معادلة حساب بُعد الهشاشة الاقتصادية.

وفي إطار محرك المِنعة الاقتصادية، تقرَّر عدم اعتبار إيرادات الدخل الضريبي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي إحدى مصادر المخاطر بالرغم من أهميتها للتحليل. ويعود ذلك إلى نقص البيانات المتاحة في المنطقة والتحريف الذي قد يتأتّى عن إدراجها في مقارنة وتمثيل البلدان في هذا السياق. بدلاً من ذلك، استُخدِم محرك الدين العام. وتشير البيانات في هذا البُعد إلى إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعرَّف الدين العام حسب معايير التوافق المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت، ويشمل العملة والأذونات والسندات القصيرة الأجل؛ والقروض الأخرى القصيرة الأجل؛ وغيرها من القروض والسندات المتوسطة والطويلة الأجل. واستُرجِعت هذه البيانات من صندوق النقد الدولي، وهي تغطي الجزء الأكبر من البلدان على المستوى العالمي والإقليمي. وهذا المحرك يمكن أيضاً اعتباره بديلاً عن قدرات الدولة، حيثما يقيس الدين العام الحيّز المالي لتنفيذ السياسات العامة وتوفير السلع والخدمات العامة للسكان، وحيثما يؤدي ارتفاع مستويات الدين إلى عجز اقتصادي كلي ومالي قد يقلِّص قدرة البلد على النفاذ إلى الأسواق والمؤسسات الدولية. وترتبط مستويات الدين المرتفعة بمخاطر أعلى ومِنعة اقتصادية أدنى. ويقترب توزيع هذا المحرك من المنحنى القياسي، لذا ما من داعٍ لتسوية إضافية. أما بالنسبة إلى اتجاه المحرك، فكلما زادت قيمته انخفضت مِنعة الدولة من حيث قدرتها على التكيُّف مع الاحتياجات الاقتصادية والمالية للنظام الوطني. ويشير المحرك المقلوب إلى انخفاض المِنعة الاقتصادية في البلدان ذات المستويات الأعلى من الدين، ومن ثمّ فهي أشد تعرُّضاً لخطر النزاع.

وبالرغم من عدم إدخال أي تعديلات على بُعد الهشاشة الاجتماعية، اعتُمِد عددٌ منها على مستوى المحركات والمتغيّرات. أما المحرك الوحيد المتبقي لهذا المجال فهو محرك الحماية الاجتماعية، وقد استُرجِع من مجموعة بيانات منظمة العمل الدولية التي تحتوي على بيانات لبعض البلدان بعد عام 2015 فقط. ومحرك التعليم، الذي سبق النظر فيه واسترجاعه من الإسكوا، يراعي المتوسط بين متوسط عدد سنوات التعليم وسنوات الدراسة المتوقَّعة. ويتم تحديث هذين المتغيرّين سنوياً في كافة البلدان العربية تقريباً، ويعكسان في معظم الحالات ما يطرأ من تغيُّرات على المستوى القُطري حتى في حالة الصدمات المفاجئة مثل نشوب نزاع. وينطوي استخدام هذه المحركات على بعض القيود لا سيّما في بلدان معيّنة، بيد أن فوائدها تطغى على أي عوائق. كذلك، تتعلق بعض القيود باعتماد هذه المحركات على المسارات، ولكن يسمح إدراجها بالإبلاغ عن التغيُّرات السنوية على مر السنين لمعظم البلدان العربية المعنيّة. وترتبط قيمة المحرك المركَّب إيجابياً بالمِنعة الاجتماعية في البلدان ذات التحديات والمخاطر الإنمائية المختلفة، وبالتالي فإن مستوياتها الأعلى تعكس مستويات أدنى

من المخاطر. وتوزيع هذه المحركات قياسي، لذا استُخدِمت منهجية التحديد بطريقة الحد الأدنى والحد الأعلى. أما ارتفاع قيمة المحرك المركَّب فيعني ارتفاع المِنعة الاجتماعية وانخفاض مستويات الخطر.

وأُضِيفَ محركان لقياس خدمات المياه والصرف الصحي هما: الأشخاص الذين يستفيدون على الأقل من خدمات مياه الشرب الأساسية (النسبة المئوية من السكان، المؤشر 6-1-1 من أهداف التنمية المستدامة)، والأشخاص الذين يستفيدون على الأقل من خدمات الصرف الصحي الأساسية (النسبة المئوية من السكان، المؤشر 6-2-1 من أهداف التنمية المستدامة). واستُرجِع هذان المتغيّران من محركات التنمية في العالم، وهما بديلان عن مستوى مختلَف الخدمات الاجتماعية وتوفيرها مثل تطوير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، فضلاً عن أداء مقدمي الخدمات الذين بوسعهم تقديم الخدمات للسكان. ويمكن استخدام هذين المتغيّرين مجتمِعَين بديلاً عن "خدمات المياه والصرف الصحي" ودمجهما مع محركات المِنعة الاجتماعية الأخرى، ألا وهي الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة. وتوزيع هذين المتغيّرين قياسي، لذا تُستخدَم منهجية طريقة الحد الأدنى والحد الأعلى لتحديد القِيَم من صفر إلى واحد. ويعني تصنيف الصفر انخفاض مستويات خدمات المياه والصرف الصحي، وبالتالي انخفاض مستويات المِنعة الاجتماعية وارتفاع مستويات المخاطر.

وأُدرِجت الصحة أيضاً في بُعد المِنعة الاجتماعية لقياس قدرة الكيانات العامة والخاصة في البلد على تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانه في هذا المجال. أما المحرك المستخدَم فهو التغطية الصحية الشاملة المسترجَع من منظمة الصحة العالمية. وتعرَّف التغطية الصحية الشاملة باعتبارها متوسط التغطية التي توفر الخدمات الأساسية المستنِدة إلى إجراءات التتبُّع التي تشمل الصحة الإنجابية، وصحة الأمهات، والمواليد الجدُّد، والأطفال، والأمراض المعدِية وغير المعدِية، والقدرة على توفير الخدمات، وإمكانية الوصول إليها بالنسبة إلى السكان عموماً والأشد حرماناً خصوصاً. ويُقاس هذا المحرك باعتباره مؤشراً على مقياس بدون وحدات يتراوح بين 0 و100، ويُحسَب كمتوسط هندسي لـ 14 محركاً لتتبُّع تغطية الخدمات الصحية. ويُقصَد بهذه المحركات أن تكون مؤشراً على تغطية الخدمات، وينبغي ألا تُفسَّر بأنها قائمة كاملة أو شاملة بالخدمات أو الإجراءات الصحية اللازمة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة. وتوزيع هذه المحركات قياسي، لذا تُستخدَم منهجية طريقة الحد الأدنى والحد الأعلى لتحديد القِيَم من صفر إلى واحد. ويرتبط هذا المحرك إيجاباً بالمِنعة وسلباً بالمخاطر.

أما المعادلة المستخدَمة لإدراج هذه التعديلات في المحركات فهي التالية:

$$SocRes = [\ SocProt + (MeanYearsEdu + ExpYearsEdu)/2 + (WatServ + SanitServ)/2 + HealthCov]/4$$

وفي ما يتعلق ببُعد المِنعة المؤسسية، تم تغيير مصدر محرك فعاليّة الحوكمة من المحرك الذي وضعته الإسكوا إلى مجموعة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي. وطُبِّق هذا التعديل بسبب توافر البيانات، مما يسمح بالتحليل بمرور الوقت ويعكس بصورة أفضل التغييرات التي طرأت بخاصة نتيجة صدمات. وتوزيع هذا المحرك قياسي، لذا تُستخدَم منهجية طريقة الحد الأدنى والحد الأعلى لتحديد قِيَمه. أما ارتفاع قِيمة المحرك فيعني ارتفاع المِنعة المؤسسية وانخفاض مستويات الخطر. ولم يطرأ أي تغيير على معادلة حساب هذا البُعد.

تواجه المنطقة العربية أزمات معقدة وطويلة الأمد، تتفاقم نتيجة النزاعات والصدمات المناخية وتحديات التنمية المتعدِّدة. وتطال الآثار الضارة لهذه الأزمات السكان والمجتمعات والمؤسسات في المنطقة، وتهدِّد أيضاً بتقويض التقدُّم المحرَز فيها. وتَعرض هذه الوثيقة النتائج الرئيسية التي توصَّل إليها المرصد العربي للمخاطر التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الذي يُقَيِّم هشاشة ومِنعة اثنين وعشرين بلداً عربياً إزاء الصدمات. وتَستعرض الوثيقة القضايا التي قد تؤدي إلى نزاعات وأزمات وعدم استقرار. ويكشف التحليل أن عجز المؤسسات وشحّ الموارد الطبيعية يَحُولان دون الخروج من دوامة النزاعات وعدم الاستقرار. وفي العقد الماضي، شهِدت المنطقة مزيداً من المخاطر المدفوعة في المقام الأول بالآثار المدمرة للنزاعات الأخيرة. والواقع أن ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي والفساد من بين المحركات الرئيسية التي تُفاقِم هشاشة المنطقة، في وقت تُعيق الحماية الاجتماعية غير الكافية والإجهاد المائي والافتقار إلى المساءلة قدرة المنطقة على الصمود. فوسط مشهد تهيمن عليه التحديات، أظهرت الجهود المبذولة لبناء مِنعة المنطقة نتائج واعدة، لا سيّما مع تزايد اعتماد استراتيجيات التكيُّف مع تغيُّر المناخ، وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي، والانخفاض الملحوظ في معدلات وفيات الرضَّع. ومن خلال مراقبة الاتجاهات الهيكلية وتفسيرها، من شأن المرصد العربي للمخاطر أن يوجِّه المنظمات الإنمائية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني وصانعي السياسات الذين يتعاملون مع ديناميات الأزمات المتعدِّدة التي تزداد تعقيداً. كذلك، من شأنه أن يُدرج تحليل المخاطر في صُنع السياسات والتخطيط، ما ينهض في نهاية المطاف بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

B2300058A